الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

محـــاضرات في مقياس فقه اللغـــــة

مطبوعة بيداغوجية في اللغة والأدب العربي

لطلبة السنة الأولى ليسانس ل م د

الســـــداسي الثاني

إعداد الأستاذ: موهوب أحمد

السنة الجامعية : 2022/2021

مقدمة:

اللغة العربية من أعظم لغات العالم وأجملها على الكون، البحث والغوص فيها شرف لكل باحث لما فيها من مميزات وخصائص لا نجدها عند باقي اللغات الأخرى، من فصاحة وبلاغة وتاريخ وبيان فهي لغة القرآن الكريم، ولغة أحسن الخلق رسول الله عليه الصلاة والسلام، ولغة أهل الجنة، وواحدة من اللغات السامية الأكثر انتشاراً في العالم.

شغلت قضية اللغة وأصلها عقول الباحثين في مجال اللغة والفلسفة والعلوم الإنسانية والاجتماعية قدّموا تفاسير وأدلّة متباينة لنشأة اللغة وأصلها، فهناك من ربطها بالوحي والإلهام الإلهي، وآخر بالاصطلاح والتواضع، أو محاكاة لأصوات الطبيعة، لكن تبقى تلك الأدلة والحجج التي قدّمُوهَا غير مقنعة، ممّا جعلَ هذا الإشكال مازال مطروحاً عند أهل الاختصاص، كما كان لموضوع أصل اللغات واللهجات وأنواعها الاهتمام الأكبر من قبل علماء اللغة قديماً وحديثاً، وهي من أهم مواضيع فقه اللغة كونها تبحث عن أصل الكلمة وجذورها ومدَى استعمالها أو إهمالها، وعلاقة صوت الكلمة بمعناها، أو علاقة اللفظ باللفظ وبالاستعمال، إضافة إلى المواضيع اللغوية الأخرى والتي تدخل ضمن اهتماماتها تناولها الدّرس اللغوي قديماً، خاصة ما تعلّق بالكلمة من أبنية وأوزان وصرف ونبر، وكذلك الترادف والتضاد، الاشتراك اللفظي، الاشتقاق والمعرب، الدّخيل والمولّد، باعتبارها تسهم في اثراء اللغة العربية بالمادة المعجمية، وهذه الدّراسات تأثّرت منذ نشأتها الأولى بالعلوم الدينية كالفقه وعلم الكلام، ويتجلّى هذا من خلال المصطلح الذي أستُعملَ أو أطلق على الدّرس اللغوي من قبل لغوينا القدامى، والصلة كانت جد وثيقة بين اللغة والدين، لأنّ علم اللغة أول ما وُضِعَ كان لخدمة القرآن الكريم والمحافظة عليه، وكانَ الحافز القوي والدّافع المحرّك للحياة العلمية في القرون الهجرية الأولى، بحيث سحّر إعجازه اللغوي أفئدتهم وشغلت معانيه الجزلة بالهم على مرّ الأعوام، وكانَ لابُدَّ من قيام علوم متنوعة يهتمُّ بعضُها بتفقيه الناس في أمور دينهم، ويهتم البعض الآخر بضبط اللغة وتقنين قواعدها لتسيير فهم النصوص القرآنية والوقوف على محتواها الظاهر وأسرارها الباطنية.

حاولنا في هذه المطبوعة قدر الإمكان الإلمام بمواضيع فقه اللغة، وإبراز أهم القضايا اللغوية التي شغلت بال الباحثين منذ القِدم إلى يومنا هذا، والاستعانة بأدلّة وحجج من مصادر لغوية أصلية ومتنوّعة.

-المحاضرة رقم 01-

- نشأة المصطلح، مفهومه، والفرق بين فقه اللغة وعلم اللغة والفيلولوجيا

اللغة من أبرز الوسائل التي يتمتّع بها الإنسان منذ القدم، ومنذ البدايات الأولى من حياته، وهي أكبر ميزة وهّبها الله للإنسان، والتي تميّزه عن باقي الكائنات الحية الأخرى، باعتباره أرقى الخلق وأوسعهم إدراكاً ولسعة إدراكه كثرت حاجته لها دُون الاستقلال بها لوحده، بل بالتواصل والتفاهم مع بني جنسه للتعبير عن أفكاره وتصوراته الكامنة.

إن القيمة التي تحملها اللغة جَعَلَ الاهتمام بها ظاهر في كل مراحل الحياة الإنسانية، والبحث حولها قديم قدم المجتمعات، عند الهنود والرومان واليونان والعرب، وكانت الانطلاقات الفعلية للعرب في البدايات الأولى من نزول القرآن الكريم، ووضع قواعد النحو، وظهور دراسات متنوعة في النحو والصرف وتصنيف المعاجم، والبلاغة، من القرن الثاني للهجرة إلى أواخر القرن الرابع للهجرة، على يد علماء لا يعيدهم الزمن أمثال: أبي علي الفارسي، وإبن جني، وسيبويه، والخليل بن أحمد الفراهيدي، والجاحظ وعبد القاهر الجرجاني.....

1)- نشأة المصطلح:

مصطلح (فقه اللغة) عُرِفَ لأول مرة عند العرب عندما ألّف (أبو الحسين أحمد بن فارس) كتابه الذي سمّاه « الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها »، ثم استخدمه (أبو منصور الثعالبي) وكان معاصراً لابن فارس) في عنوان كتابه « فقه اللغة وسر العربية » ، ويميل بعض الباحثين المعاصرين إلى اعتبار ابن فارس أول من أطلق تسمية « فقه اللغة »، وأن أغلب الظن أن عنوان كتابه مأخوذ من لفظة « الفقه » بمعناه اللغوي والاصطلاحي[1]، ومصطلح « الفقه » خاص بالشريعة الإسلامية فالدّراسات اللغوية منذ نزول القرآن الكريم تأثّرت بالعلوم الدينية، والجهود المبذولة في علوم اللغة كانت لخدمة القرآن الكريم، والمحافظة عليه من اللحن والاختلاط، يقول جلال الدين السيوطي في كتابه« المزهر في علوم اللغة وأنواعها » ولا شك أن علم اللغة من الدين، لأنّه من فروض الكفايات وبه تُعرف ألفاظ القرآن والسنة، أخرج أبو بكر الأنباري في كتاب الوقف و الابتداء بسنده عن عمر بن

[1]- محمد أسعد النادري: فقه اللغة مناهله ومسائله، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط1، 2005م، ص 18- 19.

الخطاب، رضي الله عنه، قال: لا يقرئ إلاّ عالم باللغة »[1]، وخير دليل على الصلة التي تربط الدّراسات اللغوية بعلوم الدين ما قالَهُ (عبد الراجحي)عن أحمد بن فارس:« فلقد كان الرجل فقيهاً قدم أكثر من كتاب في الفقه، فضلاً عن الصلة التي كان يراها إبن فارس وغيره من اللغويين العرب بين اللغة والدين على العموم ، وبينها وبين الفقه على وجه الخصوص »[2]، ثم غاب مصطلح « فقه اللغة » عن عناوين الدّراسات اللغوية العربية دون أن تغيب موضوعاته عن هذه الدّراسات، إلى أن يعود ويظهر في العصر الحديث عند بعض اللغويين مثل: فقه اللغة (مناهله ومسائله) لمحمد أسعد النادري، وفقه لعلي عبد الواحد وافي، وفصول في فقه اللغة العربية لرمضان عبد التواب، ومقدمة في فقه اللغة لمحمد أبو الفرج، ودراسات في فقه اللغة لصبحي الصالح ويعقوب بكر، وفقه اللغة لمحمد مبارك.

2) – مفهوم المصطلح:

أ– لغة :

جاء في معجم « مقاييس اللغة » : الفاء والقاف والهاء (فقه) أصل واحد صحيح، يدلّ على إدراك الشيء والعلم به، تقول: فهمت الحديث أفقهته، وكل علم بشيء فهو فقه، يقولون: يفقه ولا يفقه، ثم اختص بذلك علم الشريعة، فقيل لكل عالم بالحلال فقيه، وأفقهتك الشيء إذا بيّنته لك .[3]

جاء في معجم « لسان العرب »: الفقه: العلم بالشيء والفهم له، والفقه في الأصل، الفهم، يقال:

أوتي فقها في الدّين أي فهماً فيه، قال تعالى: « ليتفقهوا في الدّين » أي ليكونوا علماء به.[4]

فالفقه هو العلم بالشيء والفهم له وإدراكه كما جاء في معاجم اللغة.

ب – اصطلاحا:

مصطلح اللغة لم يكن معروفاً لدى الدّارسين العرب في طور نشأة الدّراسات اللغوية، وإن كانوا في ذلك الطور قد عالجوا جوانب مهمة من موضوعات فقه اللغة ووضعوا في ذلك رسائلهم وكتبهم ومصنفاتهم فهو البحث في ظواهر اللغة المختلفة، ودراسة قوانينها وأسرار تطورها ونموها، والوقوف على تاريخها ومراحل سيرها، ومحاولة وصفها والتعليل لما يكن من أحكامها[5]، وهو « العلم الذي يعني بدراسة قضايا اللغة

[1]–جلال الدين السيوطي:المزهر في علوم اللغة وأنواعها، المكتبة العصرية، صيدا بيروت، ط1، 2005م، ص18.19

[2]– عبده الراجحي:فقه اللغة في الكتب العربية، دار النهضة العربية، بيروت، دط، 1972م، ص42.

[3]–احمد بن فارس بن زكريا:مقاييس اللغة، تح/عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، دط، 1979م، ص442/4.

[4]–ابن منظور:لسان العرب،دار صادر، بيروت، لبنان، ط1992،1م، ص3450/5.

[5]– عبد الرحمن خربوش: مصادر فقه اللغة العربية قراءة في المادة والمنهج، ديوان المطبوعات الجامعية ، د.ط، 2010م، ص 05.

من حيث أصواتها ومفرداتها وتراكيبها، وفي خصائصها الصوتية، والصرفية والنحوية والدلالية، وما يطرأ عليها من تغيرات وما ينشأ من لهجات، وما يثار حول العربية من قضايا » [1]، فقه اللغة يبحث عن مواضيع متنوعة كنشأة اللغة، وحياة اللغة، والأصوات اللغوية، والدلالة، وأصول الكلمات، وبحوث لغوية اجتماعية ونفسية.....

3)- الفرق بين فقه اللغة وعلم اللغة والفيلولوجيا:

- إن منهجية فقه اللغة تختلف عن منهجية علم اللغة بحيث أن الأولى تدرس اللغة على أنها وسيلة لدراسة الحضارة أو الأدب من خلال اللغة، بينما تدرس الثانية لذاتها، يقول أحدهم:

إن التفرق بين الاصطلاحين فقه اللغة وعلم اللغة واجب للتفريق بين دراسة اللغة باعتبارها وسيلة وبين دراستها باعتبارها غاية في ذاتها، ويؤكّد (دي سوسير) أن موضوع علم اللغة الصحيح والوحيد هو اللغة في ذاتها ومن أجل ذاتها[2].

- إن ميدان فقه اللغة أوسع وأشمل إذ إنّ الغاية النهائية منه دراسة الحضارة والأدب، والبحث عن العقلية من جميع وجوهها لذلك اهتم فقهاء اللغة بتقسيم اللغات وبمقارنتها بعضها مع بعض، وبإعادة صياغة النصوص القديمة لشرحها للتعرف على ما تتضمنه من مضامين حضارية بمختلف وجوهه، ففقه اللغة هو الأرض الواسعة بين علم اللغة من ناحية وبين الدّراسات الأدبية والإنسانية من ناحية أخرى، أمّا علم اللغة فيركز على التحليل لتركيب اللغة ووضعها كميدان أساسي، وعندما يوسّع علماء اللغة ميدان موضوعهم فيعالجون المعنى فإنهم يقتربون من مجال فقه اللغة.[3]

- إن اصطلاح فقه اللغة، سبق من الناحية الزمانية اصطلاح علم اللغة الذي جاء لتوضيح التركيز اللغوي دون غيره كأساس للفرق بين الاثنين، وذلك لتوضيح التركيز اللغوي دوق غيره كأساس للفرق بين الاثنين وذلك واضح في وصف فقه اللغة غالبا بأنّه مقارن، أما علم اللغة فهو تركيبي أو شكلي.[4]

---

[1]- محمد بن إبراهيم، فقه اللغة، (مفهومه، موضوعاته، قضاياه)، دار بن خزيمة، المملكة العربية السعودية، ط1، 2005م، ص 19.

[2]- عبد الرحمن خربوش: مصادر فقه اللغة العربية (قراءة في المادة والمنهج)، ص 17.

[3]- المرجع نفسه: ص 17- 18.

[4]- المرجع نفسه: ص 18.

– إن علم اللغة اتصف منذ نشأته بكونه علماً حسب المفهوم الدقيق لهذا المصطلح، لكن لم يحاول أحد أن يصف فقه اللغة بكونه علماً، وعمل فقهاء اللغة عمل تاريخي مقارن في أغلبه أمّا عمل علماء اللغة فوصف تقريري [1].

أمّا الفيلولوجيا فهي عبارة عن الدّراسة اللغوية للنصوص القديم لإدراك فحواها ومغزاها، وهي من وجهة نظر (الحاج صالح) قد تعاورت عليها طريقتان : طريقة تقتصر على النصوص القديمة ولا تتعدّاها، ثم جدّدت في القرن التاسع عشر فأدخلت فيها طرق النحو المقارن، ثم غلبت عليها النزعة التاريخية فصار اللغويون في ذلك العهد في غير هذه المناهج التطورية منهجاً علمياً على الإطلاق .[2]

[1]– عبد الرحمن خربوش: المرجع السابق، ص 18.

[2]– الحاج صالح: بحوث ودراسات في علوم اللّسان، موفم للنشر، ب ط، 2007، ص 17.

-المحاضرة رقم 02-

- نظريات نشأة اللغة-

موضوع نشأة اللغة موضوع قديم، شغل بال الناس بمختلف أشكالهم وتخصّصاتهم، دون الوصول إلى إجابة مقنعة عن أصل اللغة، هل هي وحي من عند الإله علّمها للإنسان، فما هي ؟ ولماذا تفرّقت إلى لهجات متنوعة ؟ أم كانت من صنع الإنسان واصطلاح الجماعات اللغوية؟ وكيف تمَّ ذلك؟ أم هي من الطبيعة؟

شارك للإجابة عن هذه الأسئلة الكثير من الفلاسفة وعلماء اللغة، دونَ التوصّل إلى حلّ موضوعي ومقنع عقلياً ومنطقياً، وكل الجهود المبذولة قديماً وحديثاً في هذا المجال مع غياب الأدلة والبراهين تظلّ قليلة الجدوى، وتبقى ضربا من ضروب الاجتهاد القائم على الافتراض والتخمين لا غير، تنقصُها الحجج القاطعة، فمن أهم النظريات التي عالجت موضوع نشأة اللغة ثلاثة:

نظرية التوقيف، ونظرية المواضعة والاصطلاح، ونظرية محاكاة أصوات الطبيعة.

1)- نظرية التوقيف (الوحي والإلهام) :

ترى هذه النظرية أن اللغة ما هي إلاّ إلهام ووحي من الله عز وجل، ولا علاقة للإنسان في ذلك، فهو عاجز عن وضع مثل هذا الشيء وغير قادر على ذلك، وهي توقيفيه لا مجال للاجتهاد فيها، ولهذه النظرية أنصار مثل الفيلسوف اليوناني (هيراكليت) والفيلسوف (دوبونالد)، وفي العصر الحديث الفيلسوف (لامي)، أمّا عند العرب فقد تبنى هذا المذهب (ابن فارس) وخصّص له مذهباً في كتابه:« الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلاهما » سماه :« القول على لغة العرب، أتوقيف أم اصطلاح » ، يقول :« إنّ لغة العرب توقيف، ودليل ذلك قوله – جل ثناؤه- « وعلّم آدم الأسماء كلّها [1]» [2] فيقدم (ابن جني) تأويلا له من شأنه أن يسقط الاستدلال به على التوقيف، إذ يقول في كتابه (الخصائص):« هذا موضع محوج إلى فضل تأمل، غير أن أكثر أهل النظر على أن أصل اللغة إنما هو تواضع واصطلاح، لا وحي وتوقيف، إلاّ أن أبا علي رحمه الله، قال لي يوماً: هي من عند الله، واحتج بقوله سبحانه« وعلّم آدم الأسماء كلّها » وهذا لا يتناول موضع الخلاف، وذلك أنه قد يجوز أن يكون تأويله: أصدرَ آدم على أن واضع فيها، وهذا المعنى من عند الله سبحانه لا مجالة، فإذا كان محتملاً غير

[1]- سورة البقرة: الآية 31.

[2]- أحمد ابن فارس بن زكريا: الصاحبي في فقه اللغة العربية وسنن العرب في كلامها، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط1، 1997م، ص 31.

مستنكر سقط الاستدلال به، وقد كان أبو علي رحمه الله أيضا قال به في بعض كلامه » [1]، رغم ما يراه ابن فارس، وابن جني مع تردّده إلاّ أنّ هذه النظرية لا تخلوا من انتقادات مثل:

– أنّ الآية الكريمة التي أحتج بها علماء اللغة المسلمين ليست دليلاً قاطعاً، وما يثبت ذلك اختلاف المفسرون في المراد بالأسماء.

– أنّه لو كانت اللغة توقيفية لما وجدنا في اللغة ترادف واشتراك لقاص وتضاد، وهذا دليل على أن اللغة ليست كلها توقيفية من عند الله تبارك وتعالى.

2)– نظرية المواضعة والاصطلاح:

ترى أنّ اللغة مواضعة واتّفاق بين الناس، وكان فريق المعتزلة هم القائلون بالاصطلاح، بحيث لم يظهر فيه زعيم جهارا وإنما نُسبت الزعامة إلى ابن جني وأستاذه أبي علي الفارسي اللذين اعتمدا في معالجة نشأة اللغة، على تحكيم المنطق العقلي حتى في تفسير الآيات الشاهدة على صحة رأيهما[2] ، فابن جني وقف موقف التردّد بين الإلهام والاصطلاح والجمع بينهما، يستفتح بابه بترجيح فكرة الاصطلاح على التوقيف قائلاً:« هذا موضوع محوج إلى فضل تأمل، غير أن أكثر أهل النظر على أن أصل اللغة إنما تواضع واصطلاح، لا وحي وتوقيف» [3]، ثم يتدرج إلى عرض الرأي المخالف ويغزوه إلى أبي علي الفارسي الذي أخبره ذات يوم بأن اللغة هي من عند الله لقوله سبحانه: « وعلّم آدم الأسماء كلّها » [4] لكن من بين الانتقادات الموجهة لهذه النظرية هي أن التواضع يحتاج إلى لغة سابقة يتفاهم بها، وأنّ هذا القول مجرد دعوى تفتقر إلى دليل.

3)– نظرية محاكاة أصوات الطبيعة:

ترى هذه النظرية بأن اللغة من صنع الطبيعة، نتيجة لتقليد أصوات صادرة عن الإنسان أو الحيوان، يقول ابن جني وهو من مؤيّدي هذا الرأي :« وذهب بعضهم إلى أن أصل اللغات كلها إنما هو من الأصوات المسموعات، ك دوي الريح، وحنين الرعد، وخرير الماء، وشحيج الحمار، ونعيق الغراب، وصهيل الفرس ونزيب الظبي، ونحو ذلك، ثم ولدت اللغات عن ذلك فيما بعد، وهذا عندي وجه صالح ومذهب متقبّل» [5]

---

[1]– ابن جني: الخصائص، تح / محمد علي النجّار، المكتبة العلمية، د ط، د ت ، ص 41/1.

[2]– زبير دراقي: محاضرات في فقه اللغة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ط2، 1994م، ص 26.

[3]– ابن جني: الخصائص، ص 40/1.

[4]– زبير دراقي: محاضرات في فقه اللغة، ص 26.

[5]– ابن جني: الخصائص، ص 47/1.

كذلك ذهب معه بعض الباحثين المعاصرين ، كان دليلهم لغة الطفل التي تنمو عن طريق التقليد، من بين الانتقادات التي وُجّهت لهذه النظرية أنّ هذا الرأي يقلّل من قيمة الإنسان، وأنّ أغلب اللغات أو كلها لا تملك إلاّ كلمات قليلة لها صلة بما هو طبيعي أي من طبيعة الطبيعة أو الإنسان أو الحيوان، وأنّ أغلب الأمم البدائية لاَ أثر في لغاتها لمحاكاة وتقليد الطبيعة.

- المحاضرة رقم 03-

- اللغة العربية واللغات السامية-

1- تصنيف اللّغات:

حظي موضوع البحث في تاريخ اللغات وأصلها والتقارب الذي يجمعها اهتمام الكثير من الباحثين والعلماء في المجال منذ أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، بحيث ظهرت عدة نظريات في تقسيم اللغات حسب الأصول المشتركة التي تجمعها، وكان أشهر وأقرب تلك التقسيمات تقسيم العالم الألماني (ماكس مولر) القائم على صلات القرابة اللغوية، بحيث تتفق الفصيلة اللغوية في أصول الكلمات، وقواعد البنية، وتركيب الجمل، وغير ذلك، ويتكون من الأمم الناطقة بها مجموعة إنسانية متميزة، ترجع إلى أصول لشعبية واحدة أو متقاربة، وتؤلف بينها طائفة من الروابط الجغرافية والتاريخية والإجتماعية[1]، وقد صنّف مولر جميع اللغات الإنسانية في ثلاث فصائل هي:

أ- **فصيلة اللغات الهندية الأوربية:** وتشمل:

- اللغات الآلية: (الهندية الحديثة، والفارسية القديمة والحديثة، الكردية والأفغانية).
- اللغات الإغريقية: (اللغات اليونانية القديمة والحديثة).
- اللغات الأرمنية.
- اللغات الألبانية.
- اللغات الإيطالية: (الأُسكية، الرومانية، وهي المتفرقة من اللاتينية كالفرنسية، والإيطالية، والإسبانية والبرتغالية، ولغة رومانيا).
- اللغات السلتية أو الكلتية: وهي اللغات التي طغت عليها الآن اللغات الفرنسية، والإنجليزية، والإسبانية وبقيت آثار منها في اللهجات المحلية، بايرلندا، وويلز، وبروتاني غربي فرنسا.
- اللغات الجرمانية: (لغات إيسلندا، الدانمارك، النرويج، والسويد، والإنجليزية السكسونية، والحديثة والهولندية، واللغات الألمانية.
- اللغات البلطيقية السلافية.[2]

وتعتبر لغات هذه الفصيلة هي الأكثر انتشاراً في العالم، شملت أوروبا وأمريكا وأستراليا، وآسيا.

---

[1]- محمد أسعد النادري: فقه اللغة (مناهله ومسائله)، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 2005 م، ص 108.

[2]- المرجع نفسه: ص ن.

ب- فصيلة اللغات الحامية السامية: وهي فصيلة تجمعها روابط جغرافية تشمل مجموعتين هما:

1- مجموعة اللغات الحامية: وتشمل ثلاث طوائف:

- اللغات المصرية القديمة والقبطية.

- اللغات الليبية أو البربرية: وهي لغات السكان الأصليين لشمال إفريقيا، وأهمها اللغة القبائلية، والشاوية والتماشكية.

- اللغات الكوشيتية: وهي لغة السكان الأصليين للقسم الشرقي من إفريقيا، ما عدا المنطقة الحبشية الناطقة بلغات سامية، وما عدا مناطق السودان، فتشمل اللغات الصومالية، ولغات الجالا، والبدجا ودنقلة.

2- مجموعة اللغات السامية : وتشمل طائفتين:

- اللغات السامية الشمالية: الأكادية أو الأشورية ، البابلية، والكنعانية (العبرية والفينيقية)

- اللغات السامية الجنوبية: العربية، واليمنية، الحبشية[1].

ج- فصيلة اللغات الطورا نية: وهي الفصيلة التي لا تربط فيما بينها صلة القرابة، ولا تدخل تحت فصيلة من الفصيلتين السابقتين، وفيها نجد اللغات الصينية واليابانية، والتركية والمغولية، وغيرها.[2]

2- اللغات السامية:

هي التي تضم عددًا من اللغات القديمة كالعبرية والأرامية والحبشية، والسريانية والكنعانية، والأشورية وأول من إستخدم هذا الوصف في إطلاقه على هذه اللغات العالمان الألمانيان (شلوتزر) و (إيكهورن) في أواخر القرن الثامن عشر، ظهرت لأول مرة في أرض بابل بالعراق ثم انتشرت في شبه الجزيرة العربية والأماكن المجاورة لها، تتميز فيما بينها، كتشابه العبرية والأرامية، وتشابه العبرية مع العربية، والحبشية بالعربية، سُمّيّت بالعربية، سُمّيت هذه اللغات التي ظهرت في الشرق الأوسط باسم الأمم إلى أبناء (سام وحام ويافث)، ورأى (شولتزر) أن أسماء هذه اللغات تنطبق على أسماء أولاد (سام)، فأطلقت على هذه اللغات اسم اللغات السامية[3].

أ- الموطن الأصلي للسامية: تساءل الكثير من العلماء ما إذا كان لهذه الشعوب (التي تنتمي إلى فصيلة اللغات السامية) موطن أصلي، انتشرت منه، فالمهد الجغرافي الأول السامية بحث حيّرَ العلماء وقد ذهبوا فيه مذاهب شتَّى، ولم يصلوا بعدُ بشأنه إلى رأي يقيني، وأهم ما قيل في هذا الشأن يندرج في:

---

[1]- محمد أسعد النادري: المرجع السابق، ص 109.

[2]- المرجع نفسه: ص 109- 110.

[3]- أحمد مومن: اللسانيات النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ط2، 2005م، ص 35.

– أنّ السّاميين قد نشئوا ببلاد الحبشة، ومنها نزحوا إلى القسم الجنوبي ببلاد العرب عن طريق باب المندب، ومن هذا القسم انتشروا في مختلف أنحاء الجزيرة العربية.

– وبعضهم يذهب إلى أن الموطن الأول للساميين كان شمال إفريقيا، ومنه نزحوا إلى آسيا عن طريق برزخ السويسي.

– وبعضهم يذهب إلى أن المهد الأول للساميين كان بلاد أرمينيا بالقرب من حدود كردستان، وفريق من هؤلاء يرى أنّ هذا الموطن كان المهد الأول للشعبين السامي والاري معاً.

– أن المهد الأصلي للأمم السامية كان جنوب العراق.

– ويرى بعضهم أن الموطن الأصلي للساميين كان بلا كنعان.

– ويرجع بعضهم أن المهد الأول للساميين كان القسم الجنوبي الغربي من شبه الجزيرة العربية(بلاد الحجاز ونجد و اليمن[1].

ب– الخصائص التي تجمع اللغات السامية:

1– الخصائص الصوتية: تتميّز اللغات السامية عن سائر اللغات بأصوات الحلق (الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والخاء).

– تتميّز بأصوات الإطباق (الصاد، والضاد، والظاء، والقاف).

– اللغة العربية تضم عدداً أكثر من أصوات الحلق وأصوات الإطباق، بالمقارنة مع سائر اللغات السامية[2].

2– الخصائص الصرفية:

– يتألف أصل الكلمة السامية في الغالب من ثلاث أصوات صامتة غير لينة، وثمة من رأى أن الأصل السامي ثنائي لا ثلاثي.

– تميز اللغات السامية عن سائر اللغات صيغة المثنى المتوسطة بين صيغتي المفرد والجمع .

– ومما تتّسم به اللغات السامية والحامية أيضاً أن تأنيث الاسم والصفة يحدث في الغالب بإضافة تاء إلى المذكر.[3]

[1]– علي عبد الواحد وافي: فقه اللغة، القاهرة للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط13، 2000م، ص 10– 11.

[2]– محمد أسعد النادري، فقه اللغة (مناهله ومسائله)، ص 112.

[3]– محمد أسعد النادري، المرجع السابق، ص 112– 113– 114.

– اللغات السامية لغات اشتقاقية، واللغة العربية يطلق عليها اسم اللغة الاشتقاقية، كما يعتبر الإعراب ظاهرة سامية قديمة.

3– اللغة العربية ولهجاتها:

اللهجة هي طريقة أداء اللغة أو النطق، أو جرس الكلام ونغمته[1]، والطريقة التي تتكلم لها جماعة أو قبيلة ما تتميز بصفات معينة، وتختلف عن غيرها في الحروف والكلمات منذ القدم انقسم المتكلمون باللغة العربية إلى قبائل وطوائف تختلف كل واحدة عن الأخرى بيئياً وجغرافياً وثقافياً وحتّى لغوياً، وكانت عبارة عن لهجات متفرقة فنجد لهجة أسد وتميم واليمن والحبشة، ولهجة الشمال وغيرها، يختلف بعضها البعض في الصوت والدلالة والقواعد والمفردات، غير أن أتيحت لهم فرص كثيرة للاحتكاك بفضل التجارة، وتبادل المنافع، والمجاورة، وتنقلها، وتجمعها في الحج والأسواق والحروب، فغلب الكفة للهجة (قريش)، لأنها كانت نقطة الالتقاء، ومسرحاً دينياً بعد نزول القرآن الكريم، واقتصادياً بفعل الأسواق التي تقامُ فيها، وثقافيّا بفعل الندوات والمناظرات التي تقام فيها والتقاء الشعراء، كل هذا سَمح بأن تكون قوة سياسية أيضاً ونفوذها عربياً.

– أسباب حدوث اللهجات:

– البعد الجغرافي بين القبائل والمجتمعات، ممّا تقلّ فيه فرص الاحتكاك والتعامل بينها، وبُعد فرص الالتحام وتكوين لهجة أو لغة موحّدة.

– العامل الديني وما يساهمه من ظهور فوارق في الحياة العامة للإنسان في تلك الفترة، والمسار السلبي الذي تأخذه اللغة حفاظاً على معتقداتها.

– الطبقية والظروف الاجتماعية يساهم إلى حدٍّ كبير في ظهور لهجات تابعة لكل طبقة، لهجة الطبقة الكادحة، ولهجة العبيد، ولهجة السيد، ولهجة الطبقة البرجوازية...

– الأسباب الناتجة عن السياسة والحروب والانفصال، وغيرها من الأمور التي تؤدي إلى التباعد، وإتّباع طائفة معيّنة لها أساليبها الخاصة في الكلام وتسيير شؤون الأمة وغيرها.

لكن في المقابل عند نزول القرآن الكريم ومجيء الإسلام، وحّد القبائل جغرافيًّا ودينيًّا واجتماعيّا وسياسيًّا وثقافيًّا، بحيث حارب العبودية والطبقية، ووحّد الديانة، وحاربَ المعتقدات الخاطئة، فأصبح المجتمع يعيش من أجل هدف واحد هو إرضاء الله عز وجل ورسوله.

[1]– إبن منظور : لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، ط1، 1192م، ص 359/2 مادة (ل ه ج)

-المحاضرة رقم 04-

-علاقة اللفظ باللفظ -

1- العلاقة بين صوت الكلمة ومعناها:

لم يفرق علماء العربية وغيرهم من العلماء بين الصوت والحرف، أو بين ما هو مادي وما هو معنوي مفهوم، أو بين ما هو وحدة صوتية مجردة وبين ما هو وحدة صوتية منغمة، وبالرغم مما تميزت به دراسات الخليل وسيبويه من وصف دقيق لمخارج الأصوات وصفاتها، فإنهم لم يميّزوا بين الصوت والحرف باستثناء (ابن جني)[1]، فالصوت لم يرد عند القدامى بالمفهوم الذي جاءَ به المحدثون، واصطلح عليه، باسم (الفونيم) أو الصوتية التي تحوي مجموعة من الأداءات المختلفة التي تمثل صوتاً واحداً كأن تجمع الأصوات المختلفة الدالة، مع اختلاف المخارج فيها، فيجعلها تحت عنوان واحد.

ابن جني أعطى للصوت تعريفاً دقيقاً فرّق من خلاله بينه وبين الحرف باعتبارها وجهان لعملة واحدة: « أعلم أن الصوت عرض يخرج مع النفس مستطيلاً متّصلا، حتى يعرض له في الحلق والفم والشفتين مقاطع تثنية عن امتداده واستطالته، فيسمى المقطع أينما عرض له حرفاً، تختلف أجراس الحروف بحسب اختلاف مقاطعها »[2]، ويعدُّ (ابن جني) واحداً من العلماء الذين اشتهروا بالبحث في الأصوات ودورها في تحديد دلالات الكلمات، وذلك نتيجة تعامله المستمر مع هذه الأصوات التي طبعت في ذهنه دلالات مختلفة، فعقد باباً في تعاقب الألفاظ لتعاقب المعاني، وباباً في امساس الألفاظ أشباه المعاني، وباباً في قوة اللفظ لقوة المعنى، جمع فيها ابن جني أمثلة تبّين القيمة التعبيرية للحرف الذي يساوي الصوت الواحد في حال البساطة وأيضا في حال التركيب[3]، ومن جهته اعترف فيه بسبق (الخليل وسيبويه) إليه قائلاً:

« اعلم أن هذا موضع شريف لطيف، وقد نبّه عليه الخليل وسيبويه، وتلقته الجماعة بالقبول له والاعتراف بصحته » [4] .

- التعبير الصوتي هو إحدى الوسائل المستعملة لإحداث المفردات اللغوية قديماً وحديثاً، يقول ابن جني :

---

[1]- ابن سينا: أسباب حدوث الحروف، راجعه وقدم له طه عبد الرؤوف سعيد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، 1978م، ص 18.

[2]- ابن جني: سر صناعة الإعراب، تح/ مصطفى السقا ومحمد الزفزاف، دار مصطفى البابي الحلبي، مصر، 1954م، ط1، ج1 ص 06.

[3]-ابن جني: الخصائص، تح/ محمد علي النجار، المكتبة العلمية ، ج2،

[4]- المرجع نفسه، ص 152/2.

« فأماّ مقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتها من الأحداث، فباب عظيم واسع ومنهج متائب عند عارفيه مأموم، وذلك أنهم كثيراً ما يجعلون أصوات الحروف على سمت الأحداث المعبّر بها عنها، فيعدلونها بها ويحتذونها عليها، وذلك أكثر ممّا تقدّره وأضعاف ما نستشعره » [1]، ثم يعطي أمثلة دالة كلها على الأصوات المحسوسة الآتية من الطبيعة أو سمت الأحداث مثل: صر لصوت الجندب، وصرصر للبازي ونحوهما من: عواء الذئب، ومواء القط، وحمحمة الحصان، وخرير الماء....الخ، فالعلاقة بين هذه الألفاظ ومعانيها هي من قبيل ما سمّاه (ابن جني): « حذوا لمسموع الأصوات على محسوس الأحداث » [2] أي كأنّ واضع اللغة أصغى إلى الطبيعة وسجّلَ أصواتها بحذافيرها، فجاءت الألفاظ مثل (أفّ وآه) صورة من أصوات الطبيعة لا غير [3].

الحروف لها صفات موحية وقيم تعبيرية، كحرف (الغين) الدّال على الاستتار، وحرف (النون) الدال على الظهور، وحرف (القاف) الدّال على القطع، كما أثبت فقهاء اللغة العرب، إلى المناسبة الموجودة بين الأصوات وبين دوالها وبين ومدلولاتها، وعلى حسب اختيار الحروف وترتيبها تأتي الكلمات المكونة منها في دلالات معينة[4]، ومن أمثلة ذلك:

- خضم: فعل مبدوء بالخاء الرخوة يلزم الإنسان ويكون للأكل الرطب.

- قَضمَ: فعل مبدوء بالقاف الصلبة يلزم الحيوان ويكون للصلب اليابس.

- نَضَح: فعل مختوم بالحاء الرقيقة يقال في نضح الماء ونحوه.

- نضَخَ: فعل مختوم بالخاء الغليضة يقال فيما هو أقوى من النضخ....

- مصادر (فعلان) تأتي للحركة والاضطراب مثل: (النقران والغليان).

- المصادر الرباعية المضعفة تأتي للتكرير مثل: (الجمرى والولقى).

- صيغة استفعل تأتي للطلب لتقدم حروف الزيادة على الأصول ك استقى واستطعم.

---

[1]–ابن جني : الخصائص، ص 2/ 157.

[2]– المرجع نفسه: ص 158/2.

[3]– زبير دراقي: محاضرات في فقه اللغة، ص 33.

[4]– المرجع نفسه: ص 33– 34.

– تكرار العين في (فعّل) يأتي للقوة مثل (فرّح، بشّر.....الخ[1]

ومن هنا صحّ لابن جني أن يقول: « نعم، ومن وراء هذا ما اللطف فيه أظهر والحكمة أعلى وأصنع وذلك أنهم قد يضيفون إلى اختيار الحروف وتشبيه أصواتها بالأحداث المعبر عنها، بها ترتيبها، وتقديم ما يضاهي أول الحدث، وتأخير ما يضاهي أول الحدث، وتأخير ما يضاهي آخره، وتوسيط ما يضاهي أوسطه، سوقاً للحروف على سمت المعنى المقصود والغرض المطلوب » [2]، ضف إلى ذلك امتداد المعنى واتساعه سريان معنى الإحاطة مثل: الكلمات الموجودة فيها حرف (الثاء) الذي يرمز في نطقه ما يشبه الإحاطة مثل: (أحدّق ، تحادق، احدودق، حدقة العين، الحديقة).

-المحاضرة رقم 05-

2- النبر في اللغة العربية:

من خصائص وسيمات اللغة العربية الفصحى النّبي الذي يعتبر ميزة صوتية، دوره إبراز المعاني والتمييز بين الدّلالات، بحث فيه العلماء قديماً وحديثاً، قصد معرفة وظيفة الصوت داخل لغة معينة والتي تميّزه عن باقي اللغات الأخرى، فتوصلوا إلى تحليلات ونظريات تبين النظام الذي يحكم تلك الوظيفة الصوتية، والتي تساهم إلى حد كبير في تعلم اللغات، فما هو النبي في اللغة العربية، وأنواعه؟ وما هي مواضعه، وأهميته؟ وما الفرق بين مفهوم مصطلح النبي قديماً وحديثاً ؟.

1- تعريف النّبر :

أ- لغة:

جاء في (لسان العرب): « النبي في الكلام: الهمز، وكل شيء رفع شيئاَ فقد نبرهُ، والمنبورْ: المهموز والنبرة: الهمزة، ورجلٌ نبّار: فصيح الكلام، يقال: نبرَ الرجل نبرةً: إذا تكلّم بكلمة فيها علو، والنّبرُ: صيحةُ الفزع، وانّتبرَ الجرحُ: ارتفع وورمَ، والنّبير: الجُبْنُ، ورجُلٌ نبرٌ: قليل الحياء ينبُرُ الناس بلسانه...[3] » فالنّبر هو الهمز ومن الأصوات ما كان منها مرتفعاً عالياً ذا قوة في السّمع.

ب- اصطلاحاً:

[1]- زبير دراقي ،المرجع السابق: ص 34.

[2]- ابن جني: الخصائص ، ص 162/2.

[3]- ابن منظور : لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط1، 1990م، مادة (ن ب ر)، ص 189/5.

عُبّر عن النّبر بمسميات مختلفة كالهمز، والعلو، والرفع، والتضعيف، والمطل، وكل هذه المسميات تفضي إلى مستوى دلالي واحد بوظائف متباينة تبعاً للسياق، أمّا تعريف المصطلح فلعلماء اللغة المحدثين تعريفات عديدة، تتفق جميعها على أنّه الضغط على مقطع معين بحيث يكسبه ذلك سمة الوضوح السمعي عن المقاطع الأخرى، وأهم هذه التعريفات نجد:

– تعريف (تمام حسان): « هو وضوح نسبي لصوت أو مقطع، إذا ما قورن ببقية الأصوات والمقاطع في الكلام، ويتكون نتيجة عامل أو أكثر من عوامل الكمية والضغط والتنغيم » [1].

– يعرّفه (كمال بشر) بـ: « نطق مقطع من مقاطع الكلمة بصورة أوضح وأجلى نسبياً من بقية المقاطع التي تجاوره، ويتطلب النّبي عادة بذل طاقة في النطق أكبر نسبياً، كما يتطلب من أعضاء النطق مجهوداً أشدّ » [2].

(إبراهيم أنيس) يرى أنّ المرء حين ينطق بلغته يميل عادةً إلى الضغط على مقطع خاص عن كل كلمة ليجعله بارزاً أوضح في السّمع من غيره من مقاطع الكلمة، وهذا الضغط هو الذي يسميه بالنّبر » [3].

2– مصطلح (النّبر) عند القدماء والمحدثين:

النبر عند القدماء يعني الهمز، وعند المحدثين الضغط على مقطع من مقاطع الكلمة ليكون أوضح من غيره سمعاً، فقديماً لم يعرفوا النبر بمعنى الضغط على مقطع من مقاطع الكلمة، وهذا هو وجه الاختلاف بينهم وبين علماء اللغة المحدثين، ولعل ذلك راجع إلى كونه (النبر) لا يقوم بوظيفة دلالية في العربية الفصحى، سواء أكان ذلك عن طريق الضغط أم المطل أم الإشباع، وهذا يعد في نظر الدكتور (إبراهيم أنيس ميزة في اللغة العربية « ولحسن الحظ لا تختلف معاني الكلمات العربية، ولا استعمالها باختلاف موضع النبر فيها » [4]، فيذهب إلى أنّهُ لا يوجد لدينا من جهة أخرى دليل مادي يهدينا إلى مواضع النبر في اللغة العربية كما نطق بها الأقدمون في العصور الإسلامية الأولى، إضافة إلى أن المؤلفين القدماء لم يتناولوا في مؤلفاتهم هذه الظاهرة[5]، من جهته يرى(أحمد مختار عمر أن اللغة العربية لا تستخدم النبر

[1]– تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط2، 1990م، ص 160.

[2]– كمال بشر: فن الكلام، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر ، د ط، 2003م، ص 255.

[3]– إبراهيم أنيس : الأصوات اللغوية، مكتبة نهضة مصر، د ط، دت، ص 98.

[4]– المرجع نفسه: ص 175.

[5]– المرجع نفسه: ص 46.

كملمح تمييزي، وأننا لا نملك دليلاً مادياً يبين كيف كان الأقدمون ينبرون كلماتهم، على أساس أن قدماء اللغويين العرب لم يهتموا بتسجيل هذه الظاهرة [1].

هناك من العرب من عرّف (النبر) بمعنى الهمز، قال ابن منظور: « والنبر همز الحرق، ولم تكن قريش تهمز في كلامها، ولما حج المهدي قدم الكسائي يصلي في المدينة فهمز، فأنكر أهل المدينة عليه وقالوا تنبر في مسجد رسول الله صلىّ الله عليه وسلم بالقرآن [2] »، ومصطلح النبر هذا أشار إليه (ابن جني) بمعنى تطويل بعض حركات الكلمة وسماه (مطل الحركة)، قال:« وحكى الفراء عنهم: أكلت لحماً شاة، فمطل الفتحة فأنشأ عنها ألفاً، ومن إشباع الكسرة ومطلها ما جاء عنهم من الصياريف، والمطافيل والجلاعيد » [3]، وما سمّاه (ابن جني) المطل سمّاه (سيبويه) الإشباع بقوله :« فأمّا الذين يشبعون فيمطلون، وعلامتها واو وباء، وهذا تحكمه لك المشافهة، وذلك قولك: يضربها، ومن مأمنك، وأما الذين لا يشبعون فيختلسون اختلاساً، وذلك قولك يضربها ومن مأمنك، يسرعون اللفظ، ومن ثم قال أبو عمرو إلى بارئكم[4] »يعبر بالمصطلح القديم فونيم، رئيس، والنبر بالمصطلح اللساني الحديث فونيم ثانوي.

النبر بالمصطلح القديم صوت فونيم وهو صوت الوقفة الحنجرية، والنبر بالمصطلح الحديث ضغط على المقطع ليكون أوضح من مجاوره.

– يقابل النبر بمعنى الضغط المقطع غير المنبور، أما الهمزة فلها ألوفونات.

تعود أسباب ترك القدماء دراسة النبر في رأي عدد من الباحثين المعاصرين، أنّ اللغويين القدماء لم يدرسوه ولم يهتموا ببيانه لأنّه غير فونيمي، يقول (الدكتور أحمد محمد قدور): الدراسات اللغوية العربية من النبر، لأنه لم يستعمل للتفريق بين المعاني الصرفية ولا بين المعاني الدلالية على صعيد الكلمة المفردة[5]، فإغفال علماء السلف لموضوع النبر، قد يكون لعجزهم عن إدراك مثل هذه الظاهرة، أو لعدم وجودها في العربية أصلاً، فكل ما في الأمر أن النبر في العربية من النوع غير التمييز، أي لا تأثير له في المعنى.

---

[1]– أحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط1، 1997م، ص 307.

[2]– ابن منظور: لسان العرب، ص 189/5.

[3]– ابن جني : الخصائص، ص 123/3.

[4]– سيبويه: الكتاب، تح/ عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، دار الرفاعي الرياض، ط2، 1983 م، ص 202/4.

[5]– أحمد محمد قدور: مبادئ اللسانيات، دار الفكر، ط3، 2008م، ص 163.

3- أقسامه:

ينقسم النّبر في اللغة العربية إلى قسمين هما: نبر صرفي (نبر الكلمة)، ونبر السياق أو النبر الدّلالي (نبر الجملة).

أ- **نبر صرفي (نبر الكلمة):** وهو « الضغط على مقطع من مقاطع الكلمة وإبرازه تمييزاً له عن غيره » [1] ، وهذا النوع من النبر يختص بالميزان الصرفي، أي لا يختص بمثال معين وإنما يكون اختصاص كل مثال جاء على هذا الوزن أو ذاك، فوزن (فاعل) يقع النبر فيه على الفاء ومعنى هذا أن كل كلمة جاءت على هذا الوزن عليها النبر بالطريقة نفسها، ويقع النبر في وزن (مفعول) على حركة العين فكل كلمة جاءت على هذا الوزن يكون النبر فيها على حركة عين الكلمة، أما وزن (مستفعل) فإن النبر فيه يقع على حركة التاء، فتكون التاء منبورة فيها جميعاً، غير أن هذا النوع من النبر ليس له وظيفة في العربية.

ب- **نبر السياق أو النبر الدلالي (نبر الجملة):** وهو« الضغط النسبي على كلمة من كلمات الجملة أو على ما كان في حكم الكلمة الواحدة، ليكون ذلك الجزء المضغوط من الجملة أبرز من غيره من أجزاء الجملة، ويقع على ما يراد تأكيده، أو ما يستغرب من الجملة » [2]، وهذا النوع من النبر على الجمل وليس على الكلمات كما في النوع الأول، وهو عند بعض اللغويين ارتكاز الجملة، وهذا النبر إما أن يكون تأكيديّاً أو تقريرياً، الأول يكون فيه الهواء أقوى، والصوت أعلى من الآخر (التقريري)، ويمكن أن يقع هذا النوع أي مقطع من المجموعة الكلامية كيفما كانت وأينما وقعت في أول المجموعة أو وسطها أو آخرها، مثل (هل سافر محمد ؟) فالنبر الواقع في كلمة (سافر) يدل على الشك من المتكلم في وقوع السفر، أما نبر كلمة (محمد) فيدل على الشك في قيام محمد به [3].

4- مواضع النبر:

لمعرفة مواضع النبر ينبغي معرفة أشكال المقطع، فالنبر يعد خاصة من خواص المقطع:

- المقطع القصير: (صامت + صائت قصير- حركة)

---

[1]- نور الهدى لوشن: مباحث في علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، د ط، 2006، ص 104.

[2]- حسام البهنساوي: الدراسات الصوتية عند علماء العرب والدّرس الصوتي الحديث، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر، ط1، 2005م، ص 187- 188.

[3]- صالح سليم الفاخري: الدلالة الصوتية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، د ط ، دت، ص 194.

– المقطع الطويل المفتوح: (صامت + صائت طويل – صائتان قصيران).

– المقطع الطويل المقفل: (المغلق): (صامت + صائت قصير + صامت).

– المقطع المديد المقفل بصامت: (صامت + صائت طويل+ صامت).

– المقطع المديد المقفل بصامتين: (صامت + صائت قصير + صامت + صامت)[1].

من القواعد التي تُسَهّل معرفة موضع النبر، تلك المواضع التي أشار إليها مثلاً (إبراهيم أنيس) وهي مستمدة من قراءات القرآن الكريم لأشهر القراء المصريين:

أ– النظر إلى المقطع الأخير فإن كان من النوعين الرابع والخامس، فهما موضع النبر لأنّهما مقاطع الوقف.

ب– وإن لم يكون كذلك ننظر إلى المقطع قبل الأخير، فإن كان من النوع الثاني أو الثالث فهو موضع النبر.

ج– إن كان المقطع قبل الأخير من النوع الأول ننظر إلى ما قبله، فإن كان مثله أي من النوع الأول أيضاً يقع النبر على المقطع الثالث في العد من الأخير.

د– يقع النبر على المقطع الرابع حين نعد من الأخير في حالة واحدة وهي أن تكون المقاطع التي قبل الأخير من النوع الأول.[2]

وذكر (تمام حسان) بعضاً من القواعد في تحديد مواضع النبر وهي:

أ– يقع النبر على المقطع الأخير في الكلمة إذا كان من النوعين الرابع والخامس.

ب– يقع النبر على المقطع قبل الأخير إذا كان من النوعين الثاني والثالث.

ج– يقع النبر على المقطع الذي يسبق المقطع قبل الأخير، إذا كان المقطع الأخير يقع ما قبله[3] .

فالنبر يقع في مواضع مختلفة من المقاطع، فهو لا يقع في أهم مقطع في الكلمة، فهو يختلف في اللغة الواحدة، وفي أغلب اللغات، فهي عادة كلامية ونفسية وثقافية خاصة بأصحاب تلك اللغات.

5– دلالة النبر وأهميته:

للنبر أثره في حجم الكلمة طولاً وقصراً بحسب حركة الشرف المنبور، فإن أدمي إلى تحرك إلى الأمام أدى إلى تقصيرها، وإن تحرّك إلى الخلف أدّى إلى إطالتها، ذلك أن هناك علاقة بين النبر وطول المقطع،

[1]– تحسين عبد الرضا: الصوت والمعنى في الدّرس اللغوي، دار دجلة، عمان، دط، 2011م، ص 392.

[2]– إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص 161.

[3]– تحسين عبد الرضا: الصوت والمعنى في الدّرس اللغوي، ص 394.

فوقوع النبر على مقطع ما قدر نريد في حجمه وكميته، وانتقاله عنه قد يؤدّي إلى تقلصه وانكماشه[1] والنبر واقع لغوي لا يمكن إنكاره، فهو يمتد إلى البنية اللغوية، ويحقق جانباً مهمّاً في الدّرس الصرفي العربي، وإن جاز القول فهو من اختصاص الميزان الصرفي، وهذا ما ذَهَبَ إليه الدكتور (تمام حسان) والدكتور (محمد السعران)[2].

تكمن أهمية النبر في دراسة بعض الظواهر اللغوية، سواءً للتمييز بين الكلمات كما هو الحال عند بعض اللغات النبرية الفونيمية، أو لعدم التمييز بين الكلمات في بعض اللغات أيضاً، وبالتالي فهي لغات غير نبرية فونيمية، أي إثبات موضع النبر في مكان معين من الكلمة، كالمقطع الأول في اللغة (الفنلندية والتشيكية)، والمقطع الأخير في اللغة (البولندية).

أمّا في اللغة العربية فهي ميزة من مميزات العربية، ولا علاقة فيها بين النبر ومعاني الكلمات، ورَدَ المصطلح عند القدماء للدلالة على صوت الهمز، رغم ذهاب أغلب المعاصرين إلى أن العرب لم يتناولوه وهو نوعان: نبر الكلمة وليس لهُ أثر كبير في المعنى، ونبر الجملة وفيه التأثير الواضح في المعنى.

-المحاضرة رقم : 06 -

- علاقة اللفظ باللفظ-

1- الترادف:

1- تعريفه:

أ- **لغة:** وردت لفظة (ردف) في العديد من آيات القرآن الكريم، كقوله تعالى: « قلْ عسى أن يكونَ ردِفاً لكم بعْضَ الذي تستعجلونَ » [3]، وقوله تعالى: « إذْ تستغيثون ربّكُم فاستجَابَ لكم أنّي مُمِدّكم بألفٍ من الملائكة مرْدَفينَ » [4]، فالترادف من مادة (رَدِفَ)، والرّدفُ الراكب خلف الرّاكب، والرّديف جمعه (رِداف) و (الرّدافي)، وكُلُّ ما تبع شيئاً فهو ردفه، وأمر ليس له ردف: أي ليس له تبعة، ويعدّ اللّيل والنّهار ردفان، لأنّ كلّ واحد منهما ردف الآخر، أي التّتابع، والرّدف في الشّعر الألف والياء والواو التي

[1]- حسن فوزي الشايب: قراءات فأصوات، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 2012 م، ص 139.

[2]- عبد القادر عبد الجليل: علم الصوت الصرفي، جامعة أل بيت، الأردن، ط1، 1988 م، ص 117.

[3]- سورة النمل: الآية 72.

[4]- سورة الأنفال: الآية 09.

قبل الرّوي، لأنّهُ ملحق في التزامه[1] ، والمترادف كل قافية اجتمع في آخرها ساكنات وهي: متفاعلان وفاعلتان وفعلتان وفعليان ومفعولان وفاعلان ومفاعيل وفعول [2].

قال ابن فارس: « الراء والدال والفاء أصل واحد مطرد يدل على إتباع الشيء، فالترادف التتابع، والرديف الذي يُرادفك » [3]، والرّديف: كوكب قريب من النّسر الواقع، والرّديف في قول أصحاب النّجوم هو النّجم النّاظر إلى النّجم الطّالع [4] ».

ب- اصطلاحاً:

الترادف هو ما اختلف لفظة واتفق معناه، أو إطلاق عدة كلمات على مدلول واحد، وقد قال القدامى إنّ أسماء الأسد كثيرة، فذكروا منها: (الأسد، اللّيث، الضّرغام، أسامة، الحسام، المهنّد، الهصور، المهاصر القسور، السبور، الدّيخس، الأغضف، الأغلب، الفرناس...)[5]، وبصيغة أخرى : الترادف تعدّد الدوال التي تشير إلى مدلول واحد[6]، ولقد عرّفه الإمام فخر الدين الرازي: هي الألفاظ المفردة الدّالة على شيء واحد [7].

وعرّفه (ابن جني) في باب اختلاف الألفاظ وتلاقي المعاني:« أن تجد للمعنى الواحد أسماءً كثيرة فتبحث عن أصل منها، فتجده مفضي المعنى إلى معنى صاحبه » [8].

2- أسباب وقوعه:

تتخلص أسباب كثرة المترادف في اللغة العربية الفصحى بما يأتي:

1- تشابه اللفظ مع الآخر في المعنى، ورغم اختلافهما يختفي هذا الفرق بينهما مع طول الاستعمال ويعتبران من التّرادف، مثل (الرّيب والشّك) كانا مختلفين، فالشك هو التوقف بين طرفي قضيّة نفيا وإثباتاً، والعجز على التّرجيح وهو موقف مزعج يشبه الشّعور بالوخز ، أي الشك بالابن مثلا، أما الريب

---

[1]- محمد الزبيدي: تاج العروس، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2007م، ص 176. 177.

[2]- ابن منظور: لسان العرب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2003م، ص 139/9.

[3]- ابن فارس: مقاييس اللغة: تح/ عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، د ط، 1979م، ص 503/2.

[4]- الخليل بن أحمد الفراهيدي: العين، تح/ عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2003م، ص 2 ،81، 82.

[5]- صالح بلعيد: فقه اللغة العربية، دار هومة ، الجزائر ، د ط، 2003م، ص 123.

[6]- نعمان بوقرة: المصطلحات الأساسية في لسانيات النص وتحليل الخطاب، دراسة معجمية، عالم الكتب الحديثة، الأردن، ط1، 2009م، ص 98.

[7]- إبن جني: الخصائص، تح/ عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط3، 2008م، ص 21.

[8]- عبد الكريم مجاهد: علم اللسان العربي، فقه اللغة العربية، دار أسامة، عمان، الأردن، ط1، 2005م، ص 301.

فأصله الغليان والفوران والاضطراب الذي يصيب اللّبن عندما يروب، وهو موقف نزاع وتخبّط وثورة، ولكنّ اللفظتين قد وصلتا مع الاستعمال إلى التّساوي في المعنى أي التّرادف، وقال المفسّرون في قوله تعالى:« ذلك الكتاب لا ريب فيه » [1] أي لا شك فيه [2].

2- استعارة كلمات من لهجة أو لغة أخرى لسبب من الأسباب كالغزو، والهجرة، أو الاحتكاك بين القبائل والأمم، فيصبح للمعنى الواحد أكثر من كلمة واحدة، وفي هذه الحالة لا تتساوى بنية الكلمتين في الشيوع، بل ينظر عادة إلى الكلمات المستعارة نظرة أرقى وأسعى في الاستعمال، وذلك لأنّها انحدرت من قوم أرقى اجتماعيًّا أو سياسياً، أو لأنها أخفّ على السمع وألطف في الجرس.

3- اختلاف اللهجات سبب هذه الظاهرة، بحيث تضع إحدى القبيلتين أحد الاسمين، وتضع الأخرى الاسم الآخر للمسمّى الواحد، من غير أن تشعر إحداهما بالأخرى، ثم يشتهر الوضعان ويختفي الوضعان، وهذا مبني على كون اللغات اصطلاحية[3].

4- اهتمام العرب منذ القدم بالألفاظ ومسيقاها، أدّت إلى كثرة الألفاظ المترادفة التي لا تعرف نظيراً في لغة أخرى حتى أصبحت خاصية للغتنا العربية، فقد توسّعوا في سلوك طرق الفصاحة، وأساليب البلاغة في النّظم والنّثر، وذلك لأن اللفظ الواحد قد يتأتّى باستعماله مع لفظ آخر السجع والقافية والتجنيس والترصيع، وغير ذلك من أصناف البديع، ولا يتأتّى ذلك باستعمال مرادفه مع ذلك اللفظ.

5- وجود صفات ووجوه كثيرة للشيء الواحد، بحيث يمكن أن يسمّى بأكثر من صفة من صفاته، وأن يشتق له من الألفاظ كلمات متعدّدة، وتبعاً لتلك الوجوه والصفات ينشأ التّرادف.

6- تعميم الدّلالة وما ينتج عنها من ترادف، فالناس في حياتهم العادية يكتفون بأقلّ قد ممكن من الدّقة في الدلالات وتحديدها، ويقنعون في فهم الدّلالات بالقدر التقريبي) الذي يحقق هدفهم من الكلام والتخاطب، ولا يكادون يحرصون على الدّلالة الدقيقة المحدّدة التي تشبه المصطلح العلمي، وهم لذلك قد ينتقلون بالّدلالة الخاصة إلى الدّلالة العامة إيثاراً للتسيير على أنفسهم والتماساً لأيسر السّبل في خطابهم، وتلك هي الظاهرة التي جعلت للحيّة والسّيف والعسل عشرات من الأسماء في اللغة العربية.

7- سعة اللغة العربية في التعبير من خلال تنوّع لهجاتها، والقرآن الكريم، وطرائق استعمالها، وأساليب اشتقاقها، مما سمح لها أن تملك محصول لغوي لا نظير له في لغات العالم.

---

[1]- سورة البقرة: الآية 02.

[2]- رجب عبد الجواد إبراهيم: دراسة في الدلالة والمعجم، دار الغريب، القاهرة، د ط، 2001م، ص 34.

[3]- المرجع نفسه: ص 3230.

8- الخلط في الاستعمال لبعض الألفاظ، بحيث تأخذ شكلين مختلفين يصبحان مع مرور الوقت والاستعمال مترادفين مثل: جذب وجيز، إنس وإنسان، زنجبيل وجنزبيل[1]....

3- إختلاف الدّارسين حول وجوده:

موضوع الترادف ووجوده في اللغة العربية امتزج بين من يثبته ومن ينكره عند علماء اللغة قديماً وحديثا.

1- الترادف عند علماء اللغة العربية القدامى: موقفهم تراوح بين مؤيد لوجود الظاهرة في اللغة وبين منكر لها:

أ- **المثبتون للترادف:** من العلماء الذين أيّدوا وجود ظاهرة الترادف في اللغة نجد:

- سيبويه (180 هـ) في (الكتاب)، حيث أشار إلى ظاهرة الترادف، وكان من أشهر المثبتين له في باب سماه " اللفظ للمعاني "، يقول فيه : « اعلم أنّ كلامهم اختلاف اللّفظين لاختلاف المعنيين واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتقان اللفظين واختلاف المعنيين، فاختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين هو نحو: جليس وذهب، واختلاف اللفظين والمعنى واحد نحو: ذهب وانطلق، واتفاق اللفظين والمعنى مختلف نحو قولك: وجدت عليه من الموجدة، ووجدت إذا أردت وجدان الضالة وأشباه هذا كثير ".[2]

- كما نجد (ابن السكّين 244 هـ) في كتابه (تهذيب الألفاظ)، و (ابن خالويه 370هـ) الذي ألّف كتاباً في أسماء الحيّة.[3] بحيث افتخر بجمع خمسمائة اسم للأسد، ومائتين اسم للحيّة، وللسيف خمسين اسماً وأبو الحسن الرماني 384 هـ) في كتابه (الألفاظ المترادفة)، و (ابن جني 392هـ) في كتابه (الخصائص)، و(الباقلاّني 402 هـ) في كتابه (إعجاز لقرآن)، و (ابن سيدة 458 هـ) في كتابه (المخصّص)، و (الفيروز أبادي 817 هـ) في (الروض المسلوف فيما له اسمان إلى ألوف) و (تدقيق الأسل في أسماء العسل)، و (أبو بكر الزّبيدي 1225 هـ) في كتابه (لحن العوام).

ب- المنكرون للترادف: من العلماء الذين أنكروا وجود ظاهرة الترادف في اللغة نجد:

- (ابن الأعرابي 231 هـ) الغير مؤمن بفكرة الترادف بين الكلمات، إذ يقول:« كل حرفين أوقعتها العرب على معنى واحد، في كل واحد منهما معنى ليس في صاحبه، ربما عرفناه فأخبرنا به، وربما

[1]- المرجع السابق نفسه : ص 3433.

[2]- سيبويه: الكتاب ، ص 24/1.

[3]- خليل حلمي: مقدمة لدراسة فقه اللغة، دار المعرفة الجامعية، د ط، 2005م، ص 167.

غمض علينا فلم نلزم العرب جهله [1] » ، و(ثعلب النحوي291 هـ) الذي كان يقول : لا يجوز أن يختلف اللفظ والمعنى واحد.

– (ابن دستورية 347هـ) حيث يقول: « لا يكون فعلَ وأفعل بمعنى واحد كما لم يكونا على بناء واحد إلاّ أن يجيء ذلك في لغتين، فأمّا من لغة واحدة فمجال أن يختلف اللفظان والمعنى واحد، كما يظنّ كثير من اللغويين والنّحويين، وإنما سمعوا العرب تتكلّم بذلك على كباعها، وما في نفوسها من معانيها المختلفة وعلى ما جرّب به عاداتها وتعارفها، ولم يعرف السامّعون لذلك العلّة فيه والفروق، فظنّوا أنها بمعنى واحد وتأولوا على العرب هذا التأويل من ذات أنفسهم، فإن كانوا قد صدقوا في رواية ذلك عن العرب، فقد أخطئوا عليهم في تأويلهم ما لا يجوز في الحكمة، وليس يجيء شيء من هذا الباب إلاّ على لغتين متباينتين كما بينّا، أو يكون على معنيين مختلفين أو تشابه شيء بشيء » [2].

– (أبو علي الفارسي 377 هـ) من الذين ينكرون وجود الترادف، يقول العلاّمة (عز الدين بن جماعة في (شرح جمع الجوامع): « حكي الشيخ القاضي أبو بكر بن العربي بسنده عن أبوُ علي الفارسي قال: كنت بمجلس سيق الدولة بجلب وبحضرة جماعة من أهل اللغة وفيهم ابن خالوية، فقال ابن خالوية: أحفظ للسيف خمسين اسماً، فتبسّم، أبو علي وقال: ما أحفظ له إلاّ اسما واحداً، وهو السيف، قال ابن خالويه: فأين المهنّد والصّارم وكذا وكذا، فقال أبو علي: هذه صفات، وكأنّ الشّيخ لا يفرّق بين الاسم والصفة.[3]

(أبو هلال العسكري 395هـ)الذي يبين من خلال كتابة (الفروق في اللغة) أن الترادف غير واقع لوجود فروق دلالية بين الكلمات التي يظن أنها من المترادف غير موجود.

2– <u>الترادف عند العلماء اللغة العربية المعاصرين</u>:

حتى في العصر الحديث هناك من يؤيد فكرة وجود الترادف في اللغة، وهناك من يرفضه تماما، وكل طرف آخذ بآراء العرب القدامى، كما هو الحال عند (علي الجازم) الذي يرى أن الترادف موجود غير أن أمثلته ليست كثيرة بالصورة التي زعمها بعض العرب، والمفكرين للترادف في العربية مبالغون، والمثبتون له أيضاً مبالغون حسب رأيه، وهو نفس الرأي الذي آخذ به(إبراهيم أنيس) بحيث يثبت وجود الترادف بآراء

[1]– خليل حلمي: مقدمة لدراسة فقه اللغة ، ص 169.

[2]– المرجع نفسه. ص ن.

[3]– جلال الدين السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ص1/ 322.

بعض العرب القدامى، مستدلا ببعض الأمثلة من الرسول عليه الصلاة والسلام والصحابة، ومن بعض الملوك.

ومن الذين ينكرون فكرة وجود الترادف حديثا نجد الدكتور(كمال بشر)، انطلاقا من فكرة (الاختلاف في اللفظ سيؤدي حتما إلى الاختلاف في المعنى، وهو نفس الرأي الذي نجده عند الدكتور(محمود الحجازي).

3- الترادف بين الإثبات والإنكار:

هناك من حاول الجمع بين الإثبات والإنكار، أي الوقوف موقف الاعتدال مثل(الزمخشري 538هـ) الذي أقرّ بوقوع الترادف، وإن لم يذكر ذلك بالقول الصّريح، وإنَّما عبّر بألفاظ: أخوان والمثل، أن يكون لفظين ما قد جاءا بمعنى واحد، أو أن يذكر عدة ألفاظ ثم ينصّ على أنّها قد جاءت بمعنى واحد وهذا هو الغالب، وما ورد من ألفاظ مختلفة ينطبق عليها حدّ المعنى الاصطلاحي، ولم يبالغ الزّمخشري في إثبات هذه الظاهرة، والدَّليل علة ذلك، ما ذكره في الكشاف من فروق بين الألفاظ التي يظن فيها اتّحاد المعنى، وقد فرق الزمخشري بين مصطلحي النظير والمثل، فأنطلق النَّظير على الألفاظ التي تبدو كأنّها مترادفة، من حيث الشيء نفسه، لأن نفس هو ذاته يعبر عنه بـ (مثل)، ومن هذا يتَّضح موقف الزمخشري من الترادف، ويمكن تقسيمها إلى ألفاظ أقرها ترادفها،وألفاظ ردّها.[1]

كما مال إلى الاعتدال أيضاً (فخر الدين الرازي)، وقيد ذلك بوحدة الاعتبار لكي يخرج الاسم والصفة، فإنهما ليسا مترادفين، لأن دلالة كل منهما على المعنى باعتبار يختلف عن الاعتبار الآخر.

4- أسباب وقوعه: يقول السيوطي في(المزهر في علوم اللغة وأنواعها): قال أهل الأصول: لوقوع الألفاظ المترادفة سببان:

- أن يكون من الواضعين: وهو أن تضع إحدى القبلتين أحد الاسمين، الأخرى الاسم الآخر للمسمى الواحد من غير أن تشعر إحداهما بالأخرى، ثم يشتهر الوضعان، ويختفي الواضعان، وهو الأكثر.
- أن يكون من الواضع الواحد، وهو الأقل[2].

5- أنواعه:

أ- التماثل: حين يطابق اللفظان تمام المطابقة.

ب- التقارب: حين يتقارب اللفظان تقاربا شديدا يصعب التفريق بينهما.

---

[1]- غفور أحمد أمنين: تفسير الكشاف للزمخشري، دار دجلة، الأردن، ط1، 2007م، ص 91، 92، 93.

[2]- جلال الدين السيوطي: المزهر في العلوم اللغة، ص1 /405-406.

ج- التقارب الدلالي: حين تقارب المعاني مثل: حلم و رؤيا.

د- الاستلزام: أي لفظ يستلزم لفظ آخر، أو معنى معنى آخر.

و- التعبير المماثل: أو الجمل المترادفة.

6-شروطه:

أ-الاتفاق في المعنى بين الكلمتين اتفاقا تامًّا.

ب- الإتحاد في العصر، أي عهد أو زمن معيّن، أنيًّا ليس تاريخيا.

ج- الإتحاد في البيئة اللغوية، أي أن تنتمي إلى لهجة واحدة، أو مجموعة منسجمة من اللهجات.

د- ألا يكون أحد اللّفظين نتيجة تطور صوتي للفظ آخر.

-المحاضرة رقم : 07-

2- المشترك اللفظي:

1- تعريفه:

أ- لغة: من الفعل اشترك يشترك، والمصدر اشتراك، وقد جاء في لسان العرب لابن منظور رأيت فلانا مشتركا إذا كان يحدث نفسه كالمهموم، وفريضة مشتركة يستوي فيها المقتسمون وهي زوج وأخوات وطريق مشترك يستوي فيه الناس.[1]

ب- اصطلاحاً: صدرت تعريفات عن كثير من علماء أهل اللغة حول المشترك اللفظي نذكر منها ما يلي:

- يقول السيوطي: « وقد حدّه أهل الأصول بأنّه اللفظ الواحد الدّال على معنيين مختلفين فأكثر دلاله على السواء عند أهل تلك اللعنة » [2].

- وقال ابن فارس: « تسمى الأشياء الكثيرة بالاسم الواحد نحو: عين الماء، وعين المال، وعين السحاب[3].

- عرّفه الجرجاني:« المشترك ما وضع لمعنى كثير بوضع كثير » [4].

---

[1]- ابن منظور: لسان العرب، ص 449/10.

[2]- جلال الدين السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ص 369/1.

[3]- بن فارسي: الصاحبي في فقه اللغة العربية وسنن العرب في كلامها، ص59.

[4]- الشريف الجرجاني: معجم التعريفات، ص 618.

فالمشترك اللفظي هو اللفظ الواحد الدّال على معنيين مختلفين فأكثر دلالة على السواء عند أهل اللغة مثل: لفظ (الثوب) الذي يطلق على أكثر من ثلاثين معنى منها: الإثم والأخد والبنت والحاجة والخزن والضرب، رقة الأم وغيرها.

2- أسبابه: لبروز المشترك اللفظي وحدوثه أسباب وتبريرات ذكرها اللغويون العرب وغيرهم من بينها:

1- اختلاف اللهجات العربية: يقول الدكتور علي عبد الواحد:« بعض أمثلة المشترك جاءها الاشتراك من اختلاف القبائل العربية في استعمالها ثم جمعوا معجمات فضموا هذه المعاني بعضها إلى بعض دون أن يعنوا في كثير من الأحوال، إذ يرجع كل معنى إلى القبيلة التي كانت تستخدمهم وبعض أمثلة كانت تختلف معانيه كذلك في الأصل باختلاف القبائل ولكن معانيه المختلفة قد انتقلت فيما بعد إلى لغة قريش فأصبح يطلق فيها على جميع هذه المعاني » [1]، فتحدّد المعنى للكلمة الواحدة قد يحدث نتيجة لاختلاف اللهجات واختلاف في استخدامها للكلمات.

2- **التغير الدلالي:** يقول أبو علي الفارسي:« إن اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين ينبغي أن لا يكون قصداً في الوضع ولا أصلاً ولكنه من لغات تداخلت، وأن تكون لفظة تستعمل لمعنى ثم تستعار لشيء فتكثر وتصير بمنزلة الأصل[2]، فقد يتعدّد المعنى للكلمة الواحدة نتيجة استعمالها في معنى معين، ثم استعارتها لمعنى أو معان أخرى يكثر ويغلب تداولها حتى تصير بمنزلة المعنى الكمي في الاستعمال والشيوعي ، مثل كلمة (سيارة) فهي في الأصل بمعنى (قافلة)، استعيرت في العصر الحالي لتستعمل بمعنى العربة، شاع استعمالها حتى أصبحت بمنزلة المعنى الأصلي لها.

3- التطور الصوتي الذي يطرأ على بعض أصوات اللفظ الأصلية من حذف أو زيادة أو إبدال فيصبح هذا اللفظ متحداً مع لفظ آخر يختلف عنه في المدلول، فقد طرأ مثلاً على لفظة النغمة، واحدة (النغم) تطور صوتي بإبدال الغين همزة لتقارب المخرج، فقيل النأمة بمعنى النغمة، وكذلك بالنسبة لـ (جذوة) و (وجثوة) كلمة (قلم) التي تنطبق بالعامية المصرية (ألم) فتطابق كلمة (ألم) التي همزتها غير مبدلة الكلمتان (حنك) و(حلك)، لهما معنيان مختلفان، ولكن العرب استعملتهما بمعنى واحد هو السواد، فعن طريق إبدال اللام نوتا طابقت الكلمة الثانية الكلمة الأولى في النطق، وصار عندنا كلمة واحدة بمعيين مختلفين .

---

[1]- علي عبد الواحد وافي: فقه اللغة، القاهرة للطباعة والنشر والتوزيع، مصر ، ط13، 2000م، ص 147.

[2]- صالح بلعيد: فقه اللغة العربية،ص134.

4- الانتقال من المعنى الأصلي إلى المعنى المجازي مع عدم مراعاة السياق، فمثلا: كلمة (عين) في العربية لها معان عدة: العين المبصرة، وعين الجاسوس، وعين النابعة وغيرها، ولا يمكن أن يغمض أي من هذه المعاني على عازف اللغة واستعمالها استعمالا صحيحا في التركيب والسياق المناسب فلو قلنا على سبيل المثال لفلان عين واسعة صافية وسكتنا لربما اختلف الأمر ولكننا لو أضفنا للجملة عبارة قوية لعرف بأن المراد من كلمة (عين) هو العين المبصرة، ولو أضفنا للجملة عبارة كثيرة لعرفنا بأن المراد من كلمة عين هو العين النابعة أي (منبع الماء).

5- ظاهرة الاقتراض: من خلال التبادل الفكري والمادي بين المجتمعات التي تبعه التبادل اللغوي، والاقتراض ما عنى به الألوان من معرب ودخيل ومولد[1]، خاصة الألفاظ التي اقتبستها العربية ثم عربتها، والتي كان لها نضير عربي أصيل، يحمل نفس الصورة دون المعنى فاكتسبت هذه الألفاظ معان كثيرة ومن ثمة دخلت دائرة المشترك اللفظي.

6- تعدّد المعنى الناتج من خلال صيغة تصريف لفظين متقاربين مثل لفظ (وجد) فيقال وجد الشيء وجودا أو وجدانا إذا عثر عليه، ووجد عليه موجدة إذا غضب، ووجد به وجدا إذا تفانى في حبه.

7-نظرة العلماء للمشترك اللفظي:

1- موقف القدماء: منهم من صرَّح بوجوده، ومنهم من ينكره ويعمل على تأويل بعض أمثلته تأويلا يخرجها من بابه، ونسبة الاشتراك في الألفاظ إلى المجال أو إلى عوامل أخرى تنفي وجوده أصلاً أو تشير إلى قلة وروده.

يمثل الاتجاه المؤيد للمشترك اللفظي جمهور كبير من علماء اللغة كالأصمعي، والخليل ابن أحمد وسيبويه ،وأبو عبيدة، وأبو زيد الأنصاري والسيوطي...، يقول السيوطي من (المزهر في علوم اللغة وأنواعها: « واختلف الناس فيه، فالأكثرون على أنه ممكن الوقوع، كجواز أن إما من واضعين، بأن يضع أحدهما لفظ لمعنى ثم يضعه الآخر لمعن الآخر، ويشتهر ذلك اللفظ بين طائفتين في إفادته المعنيين وهذا على أن اللغات غير توقيفية، وإما من واضع واحد لغرض إبهام على السامع حيث يكون التصريح سببا للمفسدة[2]، كما نجد أيضا (إبن الأنباري) يؤيد المشترك إذ يقول:« ويظن أهل البدع والزيغ والإزراء بالعرب أن ذلك كان منهم في نقصان حكمتهم، وقلة بلاغتهم، وكثرة الإلتباس في محاوراتهم وعند إتصال

[1]- المرجع نفسه، ص114.

[2]- عبد الرحمن جلال الدين السيوطي: المزهر في علوم اللغة، ص 292.

مخاطباتهم فيسألون عن ذلك ويحتجون بأن الاسم منبئ عن المعنى الذي تحته، ودال عليه وموضع تأويله، فإذا اعتور اللفظة الواحدة معنيان مختلفان لم يعرف المخاطب أيهما أراد المخاطب وبطل بذلك معنى تعليق الاسم على هذا المسمى فأجابوا عن هذا الذي ظنوه وسألوا عنه بضروب من الأجوبة: أحدها أن كلام العرب يصحح بعضه بعضا، ويرتبط أوله بآخره ولا يعرف معنى الخطاب منه إلاّ باستثنائه واستكمال جميع حروف، فجاز وقوع اللفظة الواحدة على المعنيين المتضادين بأنها تتقدمها ويأتي بعدها ما يدل على خصوصية أحد المعنيين دون الآخر، ولا يرادُ بها في حال التكلم والإخبار إلاّ معنى واحد[1].

كما يمثّل الاتجاه المنكر للمشترك اللفظي جمهور كبير من العلماء أيضاً، يتقدم لهم (ابن درستويه) الذي قال:« فإذا اتفق البناءان في الكلمة والحروف ثم جاءَ المعنيين مختلفين لم يكن برهن رجوعها إلى معنى واحد يشتركان فيه فيصيران متفق اللفظ والمعنى[2]، ويقول أيضاً:« وقد ذكر لفظة (وجد) واختلاف معانيها، هذه اللفظة من أقوى الحجج من يزعم أن من كلام العرب ما يتفق لفظه ويختلف معناه لأن سيبويه ذكره في كتابه وجعله من الأصول المتقدمة فظن أن من لم يتأمل المعاني ولم يتحقق الحقائق أن هذا اللفظ قد جاء لمعان مختلفة، وإنما هذه المعاني كلها شيء واحد وهو إصابة الشيء خيراً كان أم شرا ولكن فرقوا بين المصادر، بأنها أيضاً، مفعولة والمصادر كثيرة التصاريف...[3]، فيقال: وجد الشيء وجداناً إذا عثر عليه، ووجد عليه وجدة إذا غضب، ووجد به وجدا إذا تفانى بحبه[4].

2- موقف المحدثين منه:

الدكتور (علي عبد الواحد وافي) من المؤيّدين لفكرة أو ظاهرة المشترك اللفظي، فهو يرى أنه من التعسف محاولة إنكار المشترك اللفظي إنكاراً تامّا وتأويل جميع أمثلته تأويلاً ويخرجها من هذا الباب، وذلك أنه في بعض الأمثلة لا توجد بين المعاني التي تطلق عليها معاني اللفظ الواحد أية رابطة واضحة تسوغ هذا التأويل[5]، يعرّفه بقوله:« وذلك بأن يكون في الكلمة الواحدة عدة معاني تطلق على كل منها على طريق

[1]- أحمد محمد معتوق: ظاهرات لغوية، مكتبة لبنان، بيروت (لبنان)، ط1، 2008م، ص 110.

[2]- عبد الرحمن جلال الدين السيوطي: المزهر في علوم اللغة، ص 303.

[3]- صبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط1، 1998م، ص 303.

[4]- علي عبد الواحد وافي: فقه اللغة، ص 146.

[5]- المرجع نفسه: ص 145.

الحقيقة لا المجاز » وأعطى مثالاً لفظة (إنسان) الذي تطلق على الواحد من بني آدم، وعلى ناظر العلم، وعلى الأنملة وعلى حد السيف وعلى السهم والأرض التي تزرع.[1]

أمّا (صبحي صالح) وهو من المحدثين، المشترك عنده يتنوع في المعاني بتنوع الاستعمال والسياق هو الذي يحدّد المعنى المناسب للفظ، فهو يرى أن سبب وقع المشترك تطور اللفظ وتباين مواقف استعماله، يقول:« الكلمات لا تستعمل في واقع اللغة تبعاً لقيمتها التاريخية، فالعقل ينسى خطوات التطور المعنوي التي مرّت بها إذ أسلمنا بأنه عرفها في يوم من الأيام، ولكلمات دائماً معنى حضوري محدود باللحظة التي تستعمل فيها، ومفرد خاص بالاستعمال الوقتيّ الذي تستعمل فيه » [2] ، ويرى أن فائدته تقوم على الكم لا على الكيف، إذ توسع من القيم التعبيرية وتبسط من مداها اللفظي معبرة عن عدد من المعاني بعد أن كانت في الأصل لا تعبير إلاّ عن معنى واحد[3].

من جهة أخرى نجد مؤيّد آخر وهو الدكتور (ايميل بديع يعقوب) الذي يرى:« أن الاشتراك اللفظي ظاهرة لغوية موجودة في معظم لغات العالم، ومن التعسف إنكار وجودها في اللغة العربية وتأويل جميل أمثلتها تأويلاً يخرجها من هذا الباب، ففي بعض شواهده لا نجد بين المعاني التي يطلق عليها اللفظ الواحد أي رابطة تسوغ هذا التأويل، وقد كان له عند أهل البديع وبخاصة المتأخرون مكانة مرموقة فلولاه ما راجت سوق الثورية والاستخدام والجناس التام، وطرق التعمية والإبهام » .

الدكتور (إبراهيم أنيس) من المنكرين لظاهرة المشترك اللفظي في اللغة، يميل إلى موقف (ابن درستويه) فيثني عليه قائلاً: « وقد كانَ ابن درستويه محقاً أنكر معظم تلك الألفاظ التي عُدّت من المشترك اللفظي واعتبارها من المجاز، ومثاله في ذلك كلمة (الهلال) حين تعبّر هن هلال السماء، وعن حديد التي تشبه بشكلها الهلال، وعن قلامة الظفر التي تشبه في شكلها الهلال، وعن هلال النعل الذي يشبه في شكله الهلال[4]، ويرى أنها لا تصح أن تكون من المشترك لأن المعنى واحد في كل هذا، وقد لعب المجاز دوره في كل هذه الاستعمالات.

ومن المنكرين أيضاً نجد (رمضان عبد التواب) الذي يرى أن المشترك اللفظي لا وجود له في واقع الأمر إلاّ في معظم لغة من اللغات، أمّا في نصوص هذه اللغة واستعمالاتها فلا وجود إلاّ لمعنى واحد من

---

[1]– صبحي صالح: دراسات في فقه اللغة، ص 305.

[2]– المرجع نفسه: ص 306.

[3]– ايميل بديع يعقوب: فقه اللغة وخصائصها، دار العلم للملايين، ط1، 1982م، ص 179.

[4]– إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، مصر، ط2، 2004م، ص 167.

معاني هذا المشترك اللفظي، ويعود كثرته في العربية إلى ذيوع ظاهرة الثورية فيها، فإذا قال الإنسان: والله ما سألت فلان حاجة قط، فإنه يقصد في نفسه من لفظ حاجة معنى آخر غير الشائع لهذه اللفظة، والحاجة ضرب من الشجر له شوك، وهذا هو المعنى الغامض الذي يقصد إليه الحالف هنا، وقد ألف (ابن دريد) كتابه (الملاحن) لهذا الغرض، وجمع فيه نحو من أربع مائة كلمة من كلمات الحيل في القسم من المشترك اللفظي في العربية[1].

لا أحد ينكر وجود المشترك اللفظي في اللغة العربية، بعد ما أجازه النحاة، واستعمله الأدباء وشرحه العلماء، وما هو مثبت في أمّهات الكتب، فكلا الفريقين المنكرين لوجود الاشتراك اللفظي قديماً وحديثاً، أمر مبالغ فيه فيما ذهبا إليه، فلا يمكن إنكار الاشتراك اللفظي لوقوعه في الألفاظ العربية، ولورود الأمثلة الكثيرة منها في القرآن الكريم، وعن كلام العرب بأساليب فصيحة.

-المحاضرة رقم 08-

3- التضاد:

1/ مفهومه:

-أ- **لغة:** من مادة ضَدَدَ: وضد الشيء خلافه، والجمع أضداد، وقد ضادّه فهما متضادان، والتضاد مصدر[2] ، أصله الضد، ضد، يضدّ، ضدّا: فلانا في الخصومة، ثم قيس على وزن تفاعل: تضاد، يتضاد، يضادًّا، يخالف.[3]

-ب- اصطلاحا:

حد التضاد أن ترد الكلمات دالة على معنيين متضادين ككلمة (ضد) التي تحمل في ذاتها معنى المخالف، ومعنى المثل أو النظير على السواء، والتضاد ظاهرة لغوية تشترك فيها العربية مع سائر اللغات، وكثيرة هي الكتب المؤلفة في الأضداد، وأصحابها كلهم من أئمة اللغة، كأبي علي محمد بن المستنير قطرب(ت 821)، وآبي سعيد عبد المالك بن قريب الأصمعي (ت882) ،وأبي محمد عبد الله بن محمد التوزي(ت 848)، ويعقوب أبو يوسف بن السكيت(ت 859)، وآبي حاتم سهل بن محمد السجستاني(ت 869)، وأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري(ت 940)، وسعيد بن الدهان ناصح

[1]- رمضان عبد التواب: فصول في فقه اللغة العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط2، 1999م، ص 335.

[2]- ابن منظور: لسان العرب، مادة (ضدد)،263/3، 264.

[3]- لويس معلوف: المنجد في اللغة والإعلام، دار المشرق، بيروت، ط29، دت، ص447.

الدين(ت1124)، وأبي البركات عبد الرحمان الأنباري(ت 1181)، وأبي الفضائل الحسن بن محمد الصغّاني(ت 1252).[1]

يقول ابن فارس:«ومن سنن العرب في الأسماء أن يسمو المتضادين باسم واحد»[2] وهو أن يطلق اللفظ على المعنى وضدّه.[3]

2- بين المشترك اللفظي والتضاد:

التضاد يشبه الاشتراك اللفظي في كون اللفظة منهما تدل على أكثر من معنى، ويفترق في أن التضاد رهين بمعنيين لا أكثر، وإن هذين المعنيين متضادان لا مختلفان، فإن صح القول، التضاد نوع من المشترك اللفظي، ونوع أخص منه[4]، واللفظ المشترك هو الذي يشترك فيه معنيان أو أكثر، كالعين مثلا تطلق على الباصرة وعلى الجاسوس وعلة نبع الماء.

فالتضاد من المشترك اللفظي، وهذا الأخير يقع على شيئين ضدين وعلى مختلفين غير ضدين، فما يقع على ضدين كالجون والجلل، وما يقع على مختلفين غير ضدّين كالعين.

3- أسبابه: أعاد الباحثون وجود ظاهرة التضاد في اللغة العربية إلى أسباب عدة أهمها:

- انتقال اللفظ من المعنى الأصلي إلى المعنى المجازي.
- اتفاق الكلمتين على صيغة صرفية واحدة.
- اختلاف القبائل العربية في استعمال الألفاظ.
- إتحاد لفظ مع لفظ آخر مضاد وفقاً لقوانين التطور الصوتي.
- التطور اللغوي، بحيث قد يحدث في بعض الأحيان أن توجد كلمتان مختلفتان لهما معنيان متضادان فتطور أصوات إحداهما بصورة تجعلها تنطبق على الأخرى تماما فيبدوا الأمر كما لو كانت كلمة واحدة لها معنيان متضادان[5].

---

[1]- زبير دراقي: محاضرات في فقه اللغة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 1994م، ص112.

[2]- ابن فارس: الصحابي في الفقه اللغة وسنن العرب في كلاهما، ص60.

[3]- علي عبد الواحد وافي: فقه اللغة، ص148.

[4]- محمد حسين آل ياسين: الدّراسات اللغوية عند العرب، دار مكتبة الحياة بيروت، د ط، دت ، ص 134.

[5]- رمضان عبد التواب: فصول في فقه اللغة العربية، ص 351.

– اختلاف مدلول اللفظ الواحد باختلاف الأوضاع، مثل كلمة (فوق) في قوله تعالى: « إن الله لا يستحي أن يضرب مثلا ما بعوضة فما فوقها » البقرة 26، أي فما دونها [1].

– بسبب المجاز والاستعارة، فمن أمثلة هذا العامل إطلاق كلمة (الأمة) على الجماعة والفرد.

– احتمال الصيغة الصرفية المعنيين، وهناك صيغ كثيرة في العربية، تستعمل للفاعل أو المفعول[2]، ومن هنا ينشئ التضاد كثيراً في معاني هذه الصيغ.

– دلالة اللفظ في أصل وضعه على معنى عام يشترك فيه الضدان، وقد يسهو بعضهم عن ذلك المعنى الجامع فيظن الكلمة من قبيل التضاد، فمن ذلك (الصريم)، يقال لليل صريم والنهار صريم، لأن الليل ينصرم من النهار، والنهار ينصرم من الليل، فأصل المعنيين من باب واحد وهو القطع.

4– أنواعه: التضاد على نوعين: نوع يَرُدُ بلفظين مختلفين في معنيين متضادين، ونوع يَرِدُ بلفظ واحد ليدلّ على شيء وضده:

أ– **التضاد باختلاف اللفظ** : هو النوع المعروف المألوف المستعمل كثيراً في اللغات لسهولة مأخذه ومطابقته الظواهر والأشياء التي غالباً ما تحوي في ذواتها معاني متعاكسة، فالظلام ضد النور، والشر ضد الخير، والقبح ضد الحسن، والجوع ضد الشبع، والعطش ضد الروي، وعصى ضد أطاع، وكره ضد أحبّ، وقام ضد جلس، وبعّد ضد قرّب، وحيي ضد مات إلى غير ذلك من الأزواج المركّبة من متباينين إذا حضر أحدهما غاب الآخر بالضرورة.

هذا النوع يكثر في اللغة لأنّ وضعه أيسر ومأتاه اختلاف لفظيه وتضادها في المعنى بحيث لا يمكن اجتماعهما قط للدلالة على شيء واحد في زمن واحد، فالتضاد في مثل الحيض والطهر، والحرام والحلال، كائن في احتمال الأمر للنقيضين، والنقيض أو المعاكسة ظاهرة وجودية (كالحياة والموت) وخلقية (كالصدق والكذب)، ولغوية (كفعل ولم يفعل) ذائعة في كل المجتمعات البشرية، والشرط الواحد في النقيضين المتمانعين بالذات، كالإيجاب والسلب، ألا يجتمعا بوجه واحد [3].

[1]– كمال ربحي: التضاد في ضوء اللغات السامية، دار النهضة العربية، بيروت، د ط، 1970م، ص 12.

[2]– رمضان عبد التواب: فصول في فقه اللغة العربية، ص 353.

[3]– زبير دراقي: محاضرات في فقه اللغة، ص 112.

ب- التضاد بإتحاد اللفظ: هو نوع من المشترك، فالكلمة الواحدة في العربية قد تؤدّي دلالات مختلفة كالمشترك اللفظي، وقد تؤدّي معنيين متضادين، كالجلل للعظيم والهين لليسير، والمسجور للمملوء الفارغ والرهو للارتفاع والانحدار[1].

التضاد الملحف بالمشترك يأتي بلفظ واحد ذي خاصية مزدوجة تستعمل على وجهين متضادين يفرق سياق الكلام بينهما، يقول أبو بكر الأنباري:« إن كلام العرب يصحّح بعضه بعضا، ويرتبط أوله بآخره ولا يعرف معنى الخطاب منه إلا باستيفائه واستكمال جميع حروفه، فجاز وقوع اللفظة الواحدة على المعنيين المتضادين، لأنّها تتقدّمها ويأتي بعدها ما يدلّ على خصوصية أحد المعنيين دون الآخر » [2]، ويقول ابن فارس في هذا السياق:« ومن سنن العرب في الأسماء أن يسمّوا المتضادين باسم واحد نحو الجون للأسود والجون للأبيض » [3]، فالمشترك يقع على شيئين ضدين وعلى مختلفين غير ضدين، فما يقع على الضدين كالجون وجلل، وما يقع على مختلفين غير ضدين كالعين، والاشتراك في اللفظ هو القاسم المشترك بين ما اختلفت وما تضادّت معانيه.

5- موقف الباحثين من التضاد:

انقسم اللغويون بين من أنكر وجود التضاد، وبين من أثبت وجوده، فـ (ابن درستويه) أنكر الاشتراك اللفظي كما أنكر التضاد، وألّف كتاباً لتأييد رأيه سماه (إبطال الأضداد)، قال السيوطي:« قال إبن درستويه في شرح الفصيح : النوء : الارتفاع بمشقة وثقل، ومنه قيل للكوكب: قد ناء: إذا طلعَ[4] » ، وزعم قوم من اللغويين أن النوء السقوط، أيضا، به من الأضداد، ومهم من ذهب إلى كثرة وردوه وله شواهد كثيرة مثل الخليل، وسيبويه، وأبو عبيدة، والثعالبي، والسيوطي، وقد وقف بعضهم مؤلفات على حدة لسرد أمثلة، وألف في الأضداد جماعة من أئمة اللغة منهم (قطرب، والتوزى، وأبو بكر بن الأنباري، وابن الدهان والصغاني....)[5].

يقول (قطرب): إنما أوقعت العرب اللفظتين على المعنى الواحد ليدلّوا على اتّساعهم في في كلامهم كما زاحفوا في أجزاء الشعر ليدلّوا على أن الكلام واسع عندهم، وأن مذهبه لا تضيق عليهم عند الخطاب

---

[1]- زبير دراقي :المرجع نفسه: ص 113.

[2]- السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ص 397/1، 398.

[3]- ابن فارس: الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، ص 117.

[4]- السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها: ص 396/1.

[5]- المرجع نفسه، 297.

والإطالة والإطناب[1]، وأمّا (ابن فارس) فيرى من سنن العرب في كلامهم حين ذكر أن تسمية المتضادين باسم واحد من سنن العرب المشهورة، والتضاد عند ابن فارسي ليس إلاّ نوعا من الاشتراك، ومن سنن العرب في الأسماء أن يسموا المتضادين باسم واحد، نحو الجون للأسود، والجون للأبيض، وأنكر ناس هذا المذهب، وأن العرب تأتي باسم واحد لشيء وضده[2].

التضاد ظاهرة لغوية، يساهم إلى حدّ كبير في إبراز المعنى ووضوحه، وهي كغيرها من الظواهر اللغوية الأخرى، أثارت خلافا حادّا بين علماء اللغة، فقال بها بعضهم وأنكرها آخرون، وأيا كان موقف العلماء من هذه الظاهرة اللغوية، فقد توالت المصنفات في الأضداد منذ بداية القرن الثالث الهجري، فجمع مصنفوها من هذه الألفاظ الشيء الكثير، في الجمل والعبارات وبعض آيات الذكر الحكيم.

-المحاضرة رقم: 09-

- علاقة اللفظ بالاستعمال-

1- الاشتقاق:

1) مفهومه:

أ- لغة:

الاشتقاق مأخوذ من مادة شقق، والشق مصدره قولك شققت العود شقا، والشق : الصدع البائن وقيل غير البائن، والشق كذلك الموضع المشقوق كأنه سمي بالمصدر، وجمعه شقوق، وقال اللحياني: والشق المصدر، ويقال بيد فلان ورجله شقوق ولا شقاق إنّما الشقاق يكون داء بالدّواب[3] ، ويقال شق الفجر وانشق، إذا طلع وكأنه شق موضع طلوعه وخرج منه[4]، ويقال: هم بشق من العيش إذا كانوا في جهد، ومنه قوله تعالى:« لم يكونوا بلغيه إلاّ بشق الأنفس » [5] ، وأصله من الشق نصف الشيء كأنّه قد ذهب ذهب بنصف أنفسهم حتى بلغوه، والشقاق هو الخلاف، وذلك انصدعت الجماعة وتفرقت، ويقال لنصف الشيء الشق والشق أيضا النّاحية من الجبل، والشق الشقيق، يقال هذا أخي وشقيقي نفسي، وشق العصا

[1]- إبراهيم السمرائي: التطور اللغوي التاريخي، دار الأندلوسي، بيروت، د ط، 1973م، ص 100.

[2]- ابن فارس: الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، ص 59.

[3]- ابن منظور: لسان العرب، مادة (ش ق ق)، ص 11/8.

[4]- المرجع نفسه: ص 111.

[5]- سورة النحل: الآية 07.

فارق الجماعة ، وشقٌّ على لان أوقعه في المشقّة، وشق البرق استطال إلى وسط السماء من غير أن يأخذ يميناً وشمالاً.[1]

فالاشتقاق من خلال هذه التعريفات يعني الأخذ من الشيء، وفي الكلام أن يذهب اللفظ يميناً وشمالاً مع وجود الأصل المنبثق منه.

ب- اصطلاحاً:

أمّا في الاصطلاح فللعلماء عدة حدود تتوافق في الألفاظ والمعنى، فقد ذكر ابن عصفور عن النحويين قولهم: بأنه « إنشاء فرع من أصل يدل عليه » [2]، وذكر العكبري عن الرماني ما يضارعه من أنّه:« اقتطاع فرع من أصل يدور في تصاريفه على الأصل » [3].

وقال الرضي:« ونعني بالاشتقاق كون إحدى الكلمتين مأخوذة من الأخرى أو كونهما مأخوذتين من أصل واحدٍ » [4]، وذكر السيوطي عن غبن مالك قوله بأنه: « أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادةً أصلية وهيئة تركيب لها ليدلّ بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة، لأجلها اختلفا حروفاً أو هيئة كضاربٍ من (صرب) وحذِرٍ من (خذِرَ » [5].

وذكر (الشوكاني) عدة تعريفات للاشتقاق في الاصطلاح وهي متقاربة في المعنى، منها:

قيل : هو أن تجد بين اللفظين تناسباً في المعنى والتركيب ، فتردّ أحدهما إلى الآخر.

وقيل : هو أن تأخذ من اللفظ ما يناسبه في التركيب، فتجعله دالاً على معنى يناسبه معناه.

وقيل: ردُّ لفظ إلى آخر لموافقته في حروفه الأصلية، ومناسبته في المعنى.[6]

2- الاشتقاق قديماً وحديثاً:

يقول (أحمد بن فارس) في فقه اللغة « أجمع أهل اللغة – إلاّ من شذّ منهم- أن اللغة العرب قياساً وأن العرب تشتق بعض الكلام من بعض، واسم الجن مشتق من الاجتنان، وأن الجيم والنون تدلان أبدا على

---

[1]- ابن فارس: مقاييس اللغة، مادة (ش ق ق)، ص 170/03.

[2]- ابن عصفور الأشيلي : الممتع في التصريف، تح/ فخ الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، ط1، 1987م، ص41/1.

[3]- أبو البقاء العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب، تح/ محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 2009م، ص 219/2.

[4]- رضي الدين الأستربادي: شرح كافية ابن الحاجب، تح / إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، ص 334/2.

[5]- السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ص 346/1.

[6]- الشوكاني محمد علي: نزهة الأحداق في علم الاشتقاق، تح/ شريف عبد الكريم النجّار، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، ط1، 2004م، ص 26. 27.

الستر، تقول العرب للدّرع: جنة، وأجنه الليل، وهذا جنين أي في بطن أمه[1] » . أصل المشتقات عنده المصدر لقوله: « الجن من الاجتنان » ، وقولهم الغراب من الاغتراب، والجراد من الجرْد، ومذهبه هو مذهب البصريين الذين خالفوا الكوفيين في إرجاعهم أصل الاشتقاق إلى الفعل.

لم يقتصر الخلاف حول أصل المشتقات بل تعدّاه إلى طبيعة الكَلِم الذي يصحّ أو لا يصحّ منها الاشتقاق، فالمتقدمون اعتبروا بعض الكلم مشتق وبعضه غير مشتق، والمتأخرون قالوا بأن الكلم كله مشتق، وإلى الرأي الأخير مال (ابن دحية) الذي وسّع في كتاب (الارتشاق) مفهوم الاشتقاق توسيعاً لم يترك فيه سوى الجوهر لقلة الاشتقاق منه (كاستأجر الطين) و (اشنوق الجمل)، فالأصل في الاشتقاق عنده:« أن يكون من المصادر، وأصدق ما يكون في الأفعال المزيدة، والصفات منها[2]، وأسماء المصادر والزمان والمكان، ويغلب في العلم ويقلّ في أسماء الأجناس.

أمّا الاشتقاق عند المحدثين فيعرفه (محمد مبارك) في كتابه: (فقه اللغة وخصائص العربية) فيقول : «الاشتقاق هو توليد الألفاظ بعضها من بعض ولا يكون ذلك إلاّ من بين الألفاظ التي يفترض أن بينها أصلا واحداً ترجع إليه وتتولد منه فهو في هذه الألفاظ أشبه بالرابطة النسبية بين الناس، فلابد لصحة الاشتقاق بين لفظين أو أكثر من عناصر ثلاثة:

– الاشتراك في عدد الحروف وهي في اللغة العربية ثلاثة.

– أن تكون هذه الحروف مرتّبة ترتيباً واحدا في هذه الألفاظ[3].

– أن يكون بين هذه الألفاظ قدر مشترك من المعنى ولو على تقرير الأصل وقد عرّفه الدكتور (عبد الله أمين) في مؤلفه (الاشتقاق) بأنّه :« أخذ كلمة أو أكثر مع تناسب بين المأخوذ والمأخوذ منه في اللفظ والمعنى جميعاً » [4].

الباحثين المحدثين أكثرهم سلكوا مسلك القدماء، ولم يدققوا في تعريفات الاشتقاق وأنواعها وأصله، لذلك فهم لم يأتوا بالشيء الجديد سوى أنهم أخذوا عن الباحثين واللغويين القدامى، فالاشتقاق في جوهره عند (

[1]– السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ص 345/1، 346.

[2]– المرجع نفسه: ص 346– 351.

[3]– محمد المبارك: فقه اللغة وخصائص العربية، دار الفكر للطباعة والنشر د ط، دت، ص 78، 79.

[4]– عبد الله أمين: الاشتقاق، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط2، 2000م، ص 01.

صبحي صالح) هو « توليد لبعض الألفاظ من بعض، والرجوع بها إلى أصل واحد يحدّد مادتها، ويوحي بمعناها المشترك الأصيل، مثلما يوحي بمعناها الخاص الجديد » [1].

3- أنواعه:

لقد اهتم علماء النحو والصرف واللغة والبلاغة وغيرهم قديماً وحديثاً في موضوع الاشتقاق، وقد تبيّن ذلك من خلال تناولهم هذا الموضوع في كتبهم، فلم يخل كتاب لهم من مسائل الاشتقاق، إلاّ أن العلماء حتى منتصف القرن الرابع الهجري لم يتطرقوا إلى تقسيم الاشتقاق، وإن كان الأمر لم يغب عن بالهم، فقد تناولوا الاشتقاق بصورها ومسائلها دون أن يقسّموه ويضعوا لكل قسم أسماء كما فعل ذلك علماء القرن الرابع الهجري ومن تابعهم، ومن ثمّ لم يكن يتبادر في أذهان أولئك العلماء الذين عاشوا في القرون الثلاثة الأولى حتى منتصف القرن الرابع الهجري إلاّ الاشتقاق بمفهومه الأعم الذي يعني (إنشاء فرع من أصل يدلّ عليه)، إلى أن جاء (أبو الفتح عثمان ابن جني)، فقسّم الاشتقاق إلى قسمين ووسم كل قسم اسم من عنده، فأطلق على القسم الأول الاشتقاق الصغير. وعلى الثاني الاشتقاق الكبير، وأحياناً كان يسمي الأول الاشتقاق الأصغر والثاني الاشتقاق الأكبر، ولم يَسعَ الذين جاؤوا من بعده إلاّ أن يغترفوا من غرفته ويملؤوا من دلوه، فتبعه (السكاكي) في مفتاح العلوم، و(ابن الأثير) في المثل السائر، و (ابن عصفور) في الممتع، و (أبو حيان) في ارتشاف الضّرب، و(السيوطي) في المزهر، و(الشوكاني) في نزهة الأحداق، وقد أضاف (السكاكي) قسماً ثالثاُ للاشتقاق سمّاه (الاشتقاق الأكبر)، وهو قسم مختلف عن الاشتقاق الأكبر عند (إبن جني)، وسلَكَ سبيله وانتهج نهجه (الجرجاني) في كتاب (التعريفات) و (الكفوي) في الكليات و (الشوكاني) في نزهة الأحداق.

حديثاً سلَكَ سبيل هؤلاء كل من (إبراهيم أنيس)، و (تمام حسان)، و(صبي صالح)، و(الشيخ محي الدين عبد الحميد)، و(إميل بديع)، و(عليان محمد الحازمي)، وهذا الذي سمّوه اشتقاقاً أكبر هو ما كانَ يُعرف قديماً بالإبدال اللغوي، ثم زادَ بعض المحدثين قسماً رابعاً وسمّاه الاشتقاق الكُبّار، وهو ما كان يُعرف (بالنحت)، والذي سَلكَ هذا التقسيم العلاّمة (عبد الله أمين) في كتابه (الاشتقاق) ، ثم جاء (محمد حسن حسن جبل) فذكر قسماً خامساً وهو ما يعرف في كتب اللغة بـ (الإتباع) مثل: حسنَ بسنَ، وهذا الذي ذكره بم يذكره أحد سواه، لذا نستطيع القول أنّ الاشتقاق وصَل تقسيمه حتى عصرنا الحاضر إلى أربعة أقسام، وهي:

[1]- صبحي صالح: دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، بيروت، ط2، 1960م، ص 174.

– الاشتقاق الصغير: ويسمى الأصغر والاشتقاق العام أيضاً.

– الاشتقاق الكبير: ويسمى الأكبر وهو ما يعرف بالقلب اللغوي.

– الاشتقاق الأكبر: وهو ما يعرف بـ (الإبدال اللغوي).

– الاشتقاق الكُبّار : وهو ما يعرف بـ (النحت).

أ)– الاشتقاق الصغير:

يتميّز هذا الاشتقاق بوضوح المعنى المشتق منه، وهو أساس اللغة العربية، ويعد أقرب وأسهل وأكثر استعمالاً من الآخرين، وهو عند (ابن جني) ذلك الذي ينحصر في مادة واحدة تحتفظ بترتيب حروفها فيقول:« وذلك أن الاشتقاق عندي على ضربين كبير وصغير، فالصغير ما في أيدي الناس وكتبهم، كأن تأخذ أصلاً من الأصول فتقرأه، فتجمع بين معانيه وإن اختلفت صيغه ومبانيه، وذلك كترتب (س ل م) فإنّك تأخذ منه معنى في تصرفه نحو: سلم، وسليم، وسالم وسلمان وسلمى والسّلامة... » [1]، أخذَ إبن جني هنا البعد الدلالي أيضاً في الاشتقاق ووسّعَ من مجاله كونه روح الاشتقاق، والسبب الذي وُجدَ من أجله، ونفس البُعد الوظيفي للاشتقاق نجده عند (السيوطي) في قوله:« أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية وهيئة تركيب لها، ليدل بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة لأجلها اختلف حروفاً أو هيئة » [2]

ب– الاشتقاق الكبير:

يسمّيه (ابن جني) في كتابه (الخصائص) بالاشتقاق الأكبر :« وأمّا الاشتقاق الأكبر فهو أن تأخذ أصلا من الأصول الثلاثية فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحد، تجتمع التراكيب الستة وما يتصرّف من كل واحد منها عليه، وإن تباعد شيء من ذلك عنه ردّ بلطف الصنعة والتأويل إليه... نحو [»(ك ل م)، (ك م ل)، (م ك ل)، (م ل ك)، (ل ك م)، (ل م ك)] » [3] ، فهو انتزاع كلمة من كلمة أخرى بتعبير في بعض أحرفها مع تشابه بينها في المعنى واتفاق في الأحرف المغيرة أو في صفاتها أو فيهما معاً[4]، مثل مادة (ج ب ر) وتقلباتها (جرب، جراب ...)، وكذلك مادة (ق و ل) منها: (و ل ق، ل ق و...) وتقاليبها الستة بمعنى الخفة والسرعة، (قضم وخضم) الأولى تفيد أكل اليابس والثانية تفيد أكل

[1]– أبو الفتح عثمان ابن جني: الخصائص، ص 133.

[2]– جلال الدين السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج1، ص 346.

[3]– نور الهدى لوشن: مباحث في علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص 214.

[4]– أبو الفتح عثمان ابن جني: الخصائص، ج2، ص 134.

الرّطب، أو مع اتّفاق بينهما في المعنى مثل: (الجثوة والجذوة) القطعة من الجمر، وعادة ما يكون بين الحرفين المبدّل منه، تقارب أو تجانس أو تماثل في المخارج والصفات تسوّغ الإبدال الناتج من خطأ في السمع، أو التصحيف أو اللثغة أو ما إلى ذلك، وهذا النوع من الاشتقاق ذو حمولة اشتقاقية ضئيلة محدودة، وهو« أقرب إلى أن يكون ظاهرة صوتية من أن يكون ظاهرة اشتقاقية » [1].

ج- الاشتقاق الأكبر: الإبدال المقصود بتسمية الاشتقاق الأكبر هو الإبدال اللغوي لا الإبدال الصرفي فأمّا الإبدال الصرفي فهو« جعل حرفٍ مكان حرف آخر مطلقاً » [2]، والاشتقاق الأكبر يُعدّ من ابتكار (ابن جني) الذي مهما حاول إرجاعه إلى شيخه (أبي علي الفارسي) يبقى دائماً مرتبطاً باسمه، فقد صرّح في (باب الاشتقاق الأكبر) ما نصه: هذا موضع لم يسمّه أحد من أصحابنا، غير أن أبا علي- رحمه الله – كان يستعين به ويخلد إليه مع إعواز الاشتقاق الأصغر، لكن مع هذا لم يسمّه، وإنما كانَ يعتاده عند الضرورة، ويستروح إليه ويتعلّل به، وإنما هذا التقليب لنا نحن، وستراه وتعلم أنه لقب مستحسن » [3] ثم استطرد قائلاً في تعريف ما ابتكره: « وأما الاشتقاق الأكبر، فهو أن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثية فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحد تجتمع التراكيب الستة وما يتصرّف كل واحد منها عليه، وأن تباعد شيء من ذلك عنه رُدّ بلطف الصنعة والتأويل إليه كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد » [4] ، فالاشتقاق الأكبر هو انتزاع كلمة من كلمة أخرى بتغيير في ترتيب بعض أحرفهما بتقديم بعضهما على بعض مع تشابه بينهما في المعنى واتفاق في الأحرف: ويكون هذا النوع في المادة الواحدة مثل: جذبه وجبذه، ويسمى هذا الاشتقاق قلباً لغوياً وهو إبدال بعض أحرف العلّة من بعض [5].

ففي هذا النوع من الاشتقاق قد يكون الأصل واحداً وحدث فيه تطور صوتي لاقتراب المخارج كما في (جثا وجذا)، وتشابه في المعنى واتفاق في الأحرف: فالجامع بين (جثا وجذا) هو اتفاق المعنى في معظم الأحرف ما عدا الثاء في (جثا) والذال في (جذا) وهما من الأصوات المتقاربة في المخرج.

---

[1]- علي القاسمي: علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية، مكتبة لبنان، ط1، 2018م، ص 381.

[2]- محمد أسعد النادري: نحو اللغة العربية، المكتبة العصرية، بيروت، صيدا، بيروت، ط3، 2002م، ص 290.

[3]- أبو الفتح عثمان ابن جني: الخصائص، ج2، ص 133، 134.

[4]- المرجع نفسه: ص 134- 139.

[5]- عبد الله أمين: الاشتقاق ، ص 02.

د- الاشتقاق الكُبّار : وهو تسمية أطلقها بعض المحدثين عل النحت، لغةً هو النشر والقشر، والنحت نحت النجار الخشب[1]، نحت الخشبة ونحوها ينحتها نحتاً وينحتُها نحتاً، فإنْتحتَتْ، ونحت الجبل ينحته: قطعه، وهو من ذلك، وفي القرآن:« وتَنْحِتُونَ مِنَ الجِبَالِ بُيُوتاً فَارهينَ » [2]، وعن الجوهري: نحته ينحته بالكسر، أي : براه[3]

يقال نحت الخشب والعود إذا برأه وهذب سطوحه، ومثله في الحجارة والجبال، أما في الاصطلاح أن تعمد إلى كلمتين أو جملة فتنتزع من مجموع حروف كلماتها كلمة تدل على ما كانت تدل عليه الجملة نفسها ولما كان هذا النزع يشبه النحت من الخشب والحجارة سمي نحتا، وهو في الحقيقة من قبيل الاشتقاق وليس اشتقاقاً، لأن الاشتقاق هو أن تنزع كلمة من كلمة، أما النحت فهو أن تنزع كلمة من كلمتين أو أكثر، وتسمى تلك المنزوعة منحوتة[4].

وقد أورد (عبد الله أمين) في كتابه (الاشتقاق) مبحثاً كاملاً سمّاه " ما ورَدَ من الكلمات المنحوتة " وقال: « ما رواه العلماء من الكلمات المنحوتة في اللغة العربية قليل لا يكاد يتجاوز ستين كلمة » [5]، مثل : بسمل: بسم الله.

جيعل : حيّي على...

هلّل، وهيلله: لا إله إلاّ الله ...

فالنحت وسيلة من الوسائل، تتطور من خلالها اللغة وتنمو، وقد اعتمده العرب قديماً وحديثاً بدافع إيجاد مختصرات لبعض الكلمات، وهي طريقة من طرائق توليد الألفاظ في اللغة.

[1]- عبد الله أمين : المرجع نفسه: ص 139.

[2]- سورة الشعراء: الآية 149.

[3]- ابن منظور: لسان العرب، مادة (ن ح ت)، ص 97، 98.

[4]- نور الهدى لوشن: مباحث في علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص 216.

[5]- عبد الله أمين: الاشتقاق، ص 393.

-المحاضرة رقم: 10-

2- الدّخيل:

1- تعريفه:

أ- **لغة:** من الفعل دخَلَ يدخل فهو داخل، والجذر دخل بتفرعه الاشتقاق ذكر في القرآن مائة وثلاث عشرة مرة أغلبها جاءت بصيغة الفعل في الماضي، والمضارع، والأمر، في ثلاثين منها بصيغة الماضي (أدخل) مثلوا بمفعولين، وفي اثنتي عشرة مرة مثلوا بمفعول واحد[1].

ب- اصطلاحاً:

لفظة (دخيل) مشتقة صرفيّاً وزن (فعيل)، حيث نلاحظ في صيغة فعيل« الثراء الدلالي الواضح وتنوع التعبير عن بعض المشتقات، نحو المصادر، واسم الفاعل، واسم المفعول و " الصفة المشبهة"[2] فوزن فعيل في الميزان الصرفي العربي يحمل دلالات عدة، أبرزها:

- تأتي صيغة فعيل للدلالة على الصفة المشبهة باسم الفاعل، نحو: حلم فهو حليم، ظرُف فهو ظريف، و « هي من فعِل قليلة، وقد جاءَ نحو حريص» [3].

- تأتي صيغة فعيل للدلالة على اسم في الجمع ولكنها قليل، « قالوا : كلب وكليب، وضأن وضئين، ومعز ومعيز، وعبد وعبيد » ، ذكر ذلك ابن خالويه في كتابه [4].

- تأتي للدلالة على الاشتراك مثل: جليس ورفيق وأنيس وصديق وسمير.

- تأتي للدلالة على المفعولية، فصيغة فعيل يستوي فيها المذكر والمؤنث إذا ناب عن (اسم المفعول) للدلالة على معناه، نحو: جريح، حبيب، مليئ، رجيم، بمعنى: مجروح، محبوب، مملوء، مرجوم، ومن هذه المفعولية تطورت عدة صفات إلى أسماء دالة على المفعولية: حليب، ثريد، جشيشة.

اللغة العربية واحدة من اللغات البشرية التي أثّرت في غيرها، وتأثرت هي كذلك بغيرها تبعاً لقانون التأثير والتأثر، فهي ليست بمعزل عن هذا القانون، حيث « إن تبادل التأثير بين اللغات قانون اجتماعي إنساني، وإن إقتراض بعض اللغات من بعض ظاهرة إنسانية أقام عليها فقهاء اللغة المحدثون أدلّة لا

---

[1]- محمد العدناني: معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة، مكتبة لبنان، بيروت، ط1، 1984م، ص 218.

[2]- محمد سليمان الجعيدي: ظاهرة الإحلال في صيغة فعيل في القرآن الكريم، مجلة كلية الآداب، جامعة المنصورة، ملحق بالعدد التاسع والثلاثين، 2006م، ص 18.

[3]- ابن الحاجب: الشافية في علم التصريف، تح/ حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية، بيروت، ط1، 1995م، ص 25.

[4]- ابن خالويه: ليس في كلام العرب، تح/ أحمد الغفور عطار، مكة المكرمة، ط2، 1979م، ص 306.

تحصى، والعربية في هذا المضمار ليست بدعاً من اللغات »الإنسانية، فهي جميعاً تتبادل التأثر والتأثير، وهي جميعاً تقرض غيرها وتقترض منها، متى تجاورت أو اتصل بعضها ببعض على أي وجه وبأي سبب، ولأي غاية [1] ».

2- أسبابه : يتفق كثير من اللغويين العرب على أن التوغل الدخيل في العربية عوامل وأسباب عديدة:

- لأسباب طبيعية لغوية، بمعنى من داخل اللغة من حيث هي نظام مستقل له قوانين تحكمه أشبه بقوانين الفيزياء في المادة، غير أن اللغة كذلك مرتبطة بأصحابها واستعمالهم لها.« فاللغة عندما تنشأ أو ترتقي فإنها تتبع خطى أصحابها الذين يتكلمون بها » [2].

- لأسباب طبيعية بيئية، من حيث نواميس التجاوز اللغوي بين الشعوب، ما يؤدّي إلى احتكاك اللغات وتلاحقها وتسرب الدخيل في اللغة استناداً على العامل اللغوي الأول.

- لأسباب بشرية محضة سياسية كانت أو اقتصادية أو تعليمية، حيث أن الإنسان هو الناقل المباشر لتلك اللغة قبل أن يكون الكتاب أو الإعلام كما هو في عصرنا.

غير أن السبب الرئيسي والحالي الذي نشهده في غزارة استعمال الدخيل في اللغة العربية وفي لغات غيرها، يكمن في اجتماع تلك الأسباب قاطبة، ويضاف إليها قوة وسائل الاتصال المعاصرة، عدة وعدَدًا، التقنية منها خاصة متمثلة في أجهزة الإعلام والتواصل التي لا يخلو منها أي بيت عربي، فجهاز التلفاز وما يشبه من إعلانات وأفلام وبرامج للصغار والكبار من فضائيات عبر القمر الصناعي والمذياع وما يبث بواسطته من برامج عبر قنوات مشفرة والجريدة والمجلات والكتب العابرة للقارات والهاتف المحمول، وجهاز الحاسوب، والأقراص المضغوطة ونظام الأنترنيت الذي دخل معظم البيوت بجيده ورديئه، هي وسائل وأنظمة سامت أيما إسهام في غزارة اكتساح الدخيل للغة العربية في عصرنا، مقابل هزالة وضألة ما ينتجه ويولّده اللغويون العرب من لغة نظرا لتردّي الوضع اللغوي العربي، وتردّي الوضع الحضاري في كل مستوياته السياسية والعلمية والفكرية والاجتماعية، وغياب أو تأخر فكر التخطيط اللغوي والاستشراف اللغوي المستقبلي ، بسبب أن اللغة تثري بإنتاج أسباب الحياة ووسائلها، إضافة إلى السياسات الدولية التي تشهد حرباً ثقافية شعواء لم يشهدها التاريخ مثيلاً في خطط ومحاولات تغليب ثقافة على أخرى، وفكر على فكر، ولغة، ودين على دين ، وإنسان على إنسان.

---

[1]- صبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة، ص 314- 315.

[2]- آمنة بنت صالح الزغبي: المرحلية اللغوية (قراءة تاريخية مقارنة في نشوء اللغات وموتها)، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ع 37، 2000م، ص 399.

3- <u>معرفة الدخيل</u>: لأئمة اللغة عظيم الفضل في وضعهم عدة مقاييس عملية لمعرفة الدّخيل من الأصيل، وهي في مجموعها عشرة:

- أن يصرّح بأعجمية اللفظ أحد أعلام العربية وناقليها.
- أن يخرج اللفظ عن أوزان الأسماء العربية نحو: إبْرَيْسَم وإسماعيل.
- أن يكون مبدوءاً بنون بعدها راء نحو: نرْجِس ونرْبيج.
- أن يكون مختوماً بزاي قبلها دال نحو: مُهنْدِزْ وهِنْداز.
- أن تجتمع فيه الجيم والقاف نحو: منجنيق وجوْسَق.
- أن تجتمع فيه الصاد والجيم نحو: صولجان وإجاص.
- أن تجتمع فيه الجيم والتاء نح: جبْت وجفْت.
- أن تجيئ فيه ذال بعدها نحو: بغداذ وداذي.
- أن يكون رباعيّاً أو خماسيا مجردا من الحروف الذولقية (ب، ر، ف، ل، م، ن)نحو: أذغاغ وكوسَجْ.

ثم زاد (ابن سيده) في المحكم اقتران اللام بالشين الذي ليس بعربي محض، وعلى هذه المقاييس الإحدى عشر تقاس الألفاظ الدخيلة وتُعرف عجمتها من مخالفتها لأبنية العربية ونظامها في تأليف الحروف.[1]

4)- <u>أنواعه:</u>

الدخيل في اللغة العربية لم يدخلها لغياب نظيره في المفردات العربية، بل كثير من الدخيل له نظير في لغتنا، ولئن كان دخول ما ليس له نظير في العربية مبرّراً بالحاجة إليه، فإن دخول الدخيل الذي له نظير أمر لا تبرره إلاّ عوامل الاحتكاك اللغوي،[2] ويلاحظ أيضًا أن هذا الدخيل المعرّب الذي له نظير في العربية نوعان:

- أحدهما استطاع أن يتغلب على مرادفه العربي شيئاً فشيئاً حتى قذف به في زوايا النسيان.
- والثاني على عكس ذلك، قد ضعف عن منافسة مرادفه العربي فقلَّ استعماله.[3]

ومن أمثلة النوع الأول الورد ونظيره العربي (الحواجم)، النرجس (العبهر)، الياسمين (السمسق)، المسك (المشموم)، التوت (الفرصاد)، الباذنجان (الحدَج)، الكوسج (الأثطْ)، الهاوون (المهراس)، طاجن (المقلَى)، الإبريق (التامورة)، الديدان (العين)، الرصاص (الضّرفان)....

---

[1]- زبير دراقي: محاضرات في فقه اللغة، ص 127- 128.

[2]- علي عبد الواحد وافي: فقه اللغة، ص 202.

[3]- المرجع نفسه: ص 202- 203.

ومن أمثلة النوع الثاني: البوصي بمعنى (السفينة)، والجردقة بمعنى (الرغيف)، والقيروان بمعنى (الجماعة من الخيل)، والسجنجل بمعنى (المرآة)، والموْزج بمعنى (الخف)....[1].

الدّخيل من الألفاظ بدأ يتسرّب إلى العربية منذ الجاهلية، وهي الفترة التي عُرّبَ فيها عن الهندية (الفلفل، والجاموس، والصندل)، وعن اليونانية (الأسطرلاب، والقنطار، والترياق)، وعن الفارسية (الدولاب والكعك والسميد والجلنار)، ثم حَمَل القرآن في آياته وسوره قسطاً من المعربات التي جمعها السيوطي في كتاب (المتوكلي)، ومما وقع في القرآن من المعرّب (القسطاس = الميزان) بالرومية، والإستبرق = الديباج الغليظ) بالفارسية، و (طوبى = إسم الجنة) بالهندية، و(السري = النهر) بالسريانية، و (الأرائك = السرر) بالحبشية، و (الغساق= البارد) بالتركية ....[2].

-المحاضرة رقم 11-

3- المولّد في اللغة :

1- تعريفه:

أ- لغة : المولّد على وزن مفعّل: محدث عن كل شيء، ومنه المولدون من الشعراء إنّما سموا بذلك لحدوثهم، والمولدة: الجارية المولدة بين العرب، وعربية مولدةٌ ورجل مولّدٌ ، إذا كان عربيا غير محض، والمولدة التي ولدت بأرض وليس بها إلاّ أبوها وأمها، ومولدة: تولد بين العرب وتنشأ مع أولادهم، وسُمي المولد من الكلام مُولّدا إذا استحدثوه ولم يكن من كلامهم فيما مضى[3]، وقال الزبيدي:« المولد هو ما أحدثه المولدون الذين يُحتج بألفاظهم، والفرق بينه وبين المصنوع أنّ المصنوع يورده صاحبه على أنّه عربي فصيح وهذا بخلافه، وفي مختصر العين للزبيدي، أنّ المولد من كلام المحدث، وفي ديوان الأدب للفرابي يقال: هذه عربية وهذه مولدة »[4] .

ب- اصطلاحا: هو اللفظ الذي استعمله الناس قديماً بعد عصر الرواية [5]، ورمز القاموس المحيط إلى كلمة مولدة بـ (مو)كما هو حال معجم الوسيط، وهذا المصطلح يشمل العبد أو الأمة المولد في وسط عربي، وهو يشمل كذلك الشعراء العرب أو غير العرب من المولدين بعد القرن الثاني الهجري، أو المؤلف

---

[1]- محمد أسعد النادري: فقه اللغة مناهله ومسائله، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 2005م، ص 323، 324.

[2]- زبير دراقي: محاضرات في فقه اللغة، ص 126.

[3]- ابن منظور: لسان العرب، مادة (و ل د).

[4]- مرتض الزبيدي: تاج العروس من جواهر القاموس، تح/ عبد الستار أحمد فراج، مطبعة حكومة الكويت، ط1، 1992، ص 23.

[5]- إبراهيم مصطفى وآخرون: معجم الوسيط، دار الدعوة، القاهرة، ط4، 2010م، مادة (و ل د).

المصنوع، جاءَ بكتاب مولد أي مفتعل، فالمولد يفيد اللفظ الذي استعمله المولدون باعتبار مفهوم الفصاحة، وقيل المولد نشأ بعد عصر الاحتجاج سواء كان عربيا أو أعجميا، وقد نادى الخفاجي إلى أنّ ما عرّبه المتأخرون يعد مولدا .[1]

ظهور التوليد في العربية كان من عوامل استمرار تطورها الطبيعي، ذلك أن لكل زمان مستحدثاته وابتكاراته حتى اللغوية منها، ولا يمكن للإنسان الذي عاش في أيام الإسلام المجيدة أن يعبّر بما كان يعبّر به الجاهلي المطبوع على الحياة البدوية، فكان لابدّ من إحداث ألفاظ جديدة لتأدية معاني العصر الجديدة.

لم يحل جحود اللغويين للمولّد دون ذكره في الكتب: كالجمهرة (لابن دريد)، وأمالي (ثعلب)، وفقه اللغة (للثعالبي)، وكتاب ليس (الابن خالويه)، وأمالي (الزجاج)، والكامل (للمبرد)، والصحاح (للجوهري)، والقاموس المحيط (للفيروز أبادي)، وأدب الكاتب (لابن قتيبة)، وتهذيب الإصلاح (للتبريزي)، وشرح الفصيح (للبطليوسي)، وديوان الأدب (للفرابي)، وشرح الفصيح (للمرزوقي)، وشرح المقامات (للمطرزي)، والروضة (للنووي)، وشرح المقامات السلامة الأنباري[2].

2- من أمثلته: من أمثلة المولّد الشائعة:

- الحُساب : السهام الصغار.
- النحرير: الحاذف الماهر.
- القاَقُزّة: القازوزة.
- الطَّنز : السخرية.
- المجانس: المشاكل
- الطّرش: أهون الصم.
- الفطرة: صدقة الفطر
- التشويش: التهويش.
- سِتّي: سيدتي
- الحوائج: جمع حاجة
- تبغدَدَ: اعتزى إلى بغداد

[1]- محمد حسن عبد العزيز: التعريب في القديم والحديث، دار الفكر العربي، د ط، القاهرة، دت، ص 247.

[2]- زبير دراقي: محاضرات في فقه اللغة، ص 132.

- الحذلقة: الحذق.....[1]

يقول أبو العباس ثعلب في (أماليه) إلى: « أن كل لفظ كان عربي الأصل، ثم غيّره العامة بهمز، أو تركه، أو تسكين، أو تحريك أو نحو ذلك، مولّد »[2] ، فاتّسعَ بذلك مفهوم المولّد وعدّ اللغويون كل ما لحنت فيه العامة وغيّرت هيأته مولّدا والتغيير جار دائماً على السنة العامة كترك الهمز في (راس = رأس) أو إبداله في (واسيته = أسيته)، وهمز مالاً يُهمز في (أعزب = عزب)، وتخفيف المشدد في (الباري = الباريّ)، وتشديد المخفف في (الكراهيّة = الكراهية)، وتحريك الساكن في (وعر = وعْر)، وتسكين المتحرك في (التخْمة: التخّمة)، وكسر المفتوح في (الدّرهم)، وفتح المكسور في (الدّهليز = الدِّهليز)، وضم المفتوح في (القُبول : القَبول).....[3].

من باب الإنصاف للمولّد، فإن عامل التغيير لا يشكل صابطاً موضوعياً لتمييز المولّد من العاصي الذي هو أدنى مرتبة وأكثر لحناً وفساداً في اللسان، ولوكان الأمر كذلك لصحّ اعتبار كل اللهجات العامية المعاصرة من قبيل المولّد لما فيها من كثرة التغيير، بالمقارنة مع الفصحى، وشيوع اللحن والأخطاء اللغوية.

-المحاضرة رقم : 12-

4- <u>الإعراب وبناء الكلمة في العربية:</u>

<u>1- تعريف:</u>

يقول (ابن منظور): « الإعراب والتعريب معناهما واحد وهو الإبانة ويقال للعربي، أفصح لي أي أبن لي كلامك، وأعرب الكلام وأعرب به: بيَّنَهُ، وعرَّب منطقه أي هذّبه من اللحن، والإعراب الذي هو النحو إنّما هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، وأعرب كلامه إذا لم يلعب في الإعراب، ويقال: عرّب له الكلام تعريبا، وأعربت له إعراباً إذا بينته له لا يكون فيها حضرمة.....[4]» .

يقول الشيخ الإمام أبي بكر الرّازي في (مختار الصّحاح): « العرب جيل من الناس، والنسبة إليهم عربي وهم أصل الأمصار، والأعراب منهم سكان البادية خاصة، والنسبة إليهم أعرابي وليس الأعراب جمعاً

[1]- جلال الدين السيوطي: المزهر، ج1، ص 304- 321.

[2]- المصدر نفسه: ج1، ص 311.

[3]- زبير دراقي: محاضرات في فقه اللغة، ص 132.

[4]- ابن منظور : لسان العرب، مادة (عرب).

لعرب بل هو اسم جنسي، والعرب العاربة الخلص منهم أكد من لفظه كليل زائل، وربما قالوا العرب العرباء وتعرب نسبة بالعرب، والعرب المستعربة: بكسر الراء الذين ليسوا بخلص وكذا المتعربة وبكسر الرّاء تشديدها، والعربية: هي هذه اللغة، والعَرَبُ والعُربُ واحد كالعجَمِ والعُجمِ، وأعرب بحجته بها ولم يتق أحداً، وفي الحديث: « الثيّب تعرب عن نفسها »

أي تفصح، وعرّب عليه فعله تعريباً : قبّح وفي الحديث « عرّبوا عليه » أي ردّوا عليه بالإنكار »[1].

يقول بطرس البستاني في (محيط المحيط): « عرُبَ الرّجل يعرب عروبة وعرُبية كان عربياً خالصاً ولم يلخص، وعرب اللّسان تكلم بالعربية، وأعرب الشيء أبانه وأفضحه، يقال أعرب عن حاجته إذ أبان عنها، وأعرَب كلامه حسّنه وأفصح ولم يلحن في الكلام، وأعرب بحجّته: أفصحَ بها ولم يتق أحداً، وأعرب بالكلمة: بيّن وجهها من الإعراب وأوضحها، وتعرّبَ الرجل: أقام بالبادية وصارَ أعرابيا وتخلق بأخلاق العرب تشبه بهم، واستعربَ الرجل صار دخيلا بين العرب، والإعراب مصدر أعرَبَ وهو مأخوذ من أعْرَبَهُ إذا أوضحه، فإن الإعراب يوضح المعاني المقتضية[2]

2- الإعراب لدى القدامى والمحدثين:

الإعراب أقوى عناصر اللغة العربية، وأبرز خصائصها، وسر جمالها، يقول (سيبويه):« الإعراب يجري على ثمانية مجار: على النصب والجر والرفع والجزم، والفتح والضم والكسر والوقف، وهذه المجاري الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب: فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد، والجر والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضم، والجزم والوقف »[3]

الإعراب عند (الزجاجي) أصله البيان ثم إن النحويين لما رأوا في أواخر الأسماء والأفعال حركات تدل على المعاني، وتبين عنها، سموها إعراباً أي بياناً، والإعراب الحركات المبنية عن معاني اللغة .[4]

أمّا (ابن جني) فالإعراب عنده هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا تَرَى أنك إذا سمعت (أكرمَ سعيدٌ أباهُ، وشكَرَ سَعيدٌ أبوهُ) علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو لا كان الكلام شرحاً واحداً لا بتسم أحدهما من صاحبه....[5].

---

[1]- أبو بكر الرازي: مختار الصحاح، دار صادر، بيروت، لبنان، ط1، ج1، 1997م، مادة (عرب)

[2]- بطؤس البستاني: محيط المحيط، مكتبة لبنان ، بيروت، ط1، 1987م، مادة (عرب).

[3]- سيبويه: الكتاب، ج1، ص 13.

[4]- أبو القاسم الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، تح/ مازن مبارك، دار النفائس، بيروت، لبنان، ط2، 1986م، ص 91.

[5]- ابن جني: الخصائص، ج1، 2001م، ص 88.

إبن فارس يرى أنّ « الإعراب هو الفارق بين المعاني، ألا ترى أن القائل إذا قال: ما أحسن زيد....لم يفرق بين التعجب والاستفهام والذم بالإعراب، وكذلك إذا قال : (ضرب أخوك أخانا، ووجهك وجه حر... وما أشبه ذلك من الكلام المشتبه... » [1] ، وزاد ابن فارس هذه الظاهرة تقريراً وتوضيحاً بقوله في موضع آخر: « من العلوم الجليلة التي خصت بها العرب الإعراب، الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام، ولولاه ما ميز فاعل من مفعول، ومضاف من منعوت ولا تعجب من استفهام، ولا صدر من مصدر، ولا نعت من تأكيد »[2].

أمّا (ابن يعيش) فالإعراب عنده هو الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم لتعاقب العوامل في أولها، ألا ترى أنك لوقلت: ضَربَ زيْدُ عَمْرُو من غير إعراب لم يعلم الفاعل من المفعول، ولو اقتصر في البيان على حفظ المرتبة، فيعلم الفاعل بتقديمه والمفعول بتأخره لضاق المذهب، ولم يوجد من الاتّساع بالتقديم والتأخير ما يوجد بوجود الإعراب، ألا ترى أنّك تقول: ضَربَ زيدُ عمْراً، وأكرم أخاكَ أبوك، فيعلم الفاعل برفعه، والمفعول بنصب سواء تقدم أو تأخّر [3].

بن خلدون في مقدمته يرى أن الإعراب به تبيين أصول المقاصد بالدلالة فيعرف الفاعل من المفعول والمبتدأ من الخبر ولولاه، لجهل أصل الإفادة[4].

الإعراب عند المحدثين لا يختلف كثيراً عن القدامى من اللغويين، وكأنّها إعادة لتلك التحديدات السابقة بصيغ مختلفة نحصرها في:

– تغير العلامة التي في آخر اللفظ بسبب تغير العوامل الداخلية عليه، وما يقتضيه كل عامل[5].

– تغير آخر الكلمة إلى أخرى بسبب تغير العوامل الداخلة عليها.[6]

– تغير آخر الكلمة من رفع إلى نصب إلى جر، وفق تغير موقفها من الإعراب، مثال ذلك : طَلَعَ الهلالُ، شاهدَ الناسُ الهلالَ، فرَحَ الناسُ بالهلال.[7]

---

[1]– ابن فارس: الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، ص 66.

[2]– المرجع نفسه: ص 77.

[3]– ابن يعيش: شرح المفصل، إدارة الطباعة المنبرية، مصر، ج1، د ط، دس، ص 72.

[4]– ابن خلدون: المقدمة، تح/ درويش جويدي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، د ط، 2002م، ص 545.

[5]– عباس حسن: النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، مصر، ج1، د ط، د ت، ص 46.

[6]– عبد الهادي فضلي: مختصر النحو، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، 1984م، ص 22.

[7]– محمد حي مغاسلة: النحو الشافي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1997م، ص 27.

– تغير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديرا كما يقول صاحب الأجرومية.[1]

– الإعراب دخل الكلام ليفرق بين المعاني من الفاعلية أو المفعولية والإضافة ونحو ذلك.[2]

– الإعراب هو العلامة التي تقع في آخر الكلمة وتحدّد موقعها من الجملة، أي تحدّد وظيفتها فيها وهذه العلامة لابدّ أن يتسبب فيها عامل معين، ولما كانَ موقع الكلمة يتغير حسب المعنى المراد، كما تتغير العوامل، فإنّ علامة الإعراب تتغير كذلك .[3]

فالإعراب إذن هو تغير ضبط آخر الكلمات في الجملة العربية لتغير العوامل الداخلة عليها، أو لتغير موقعها في الجملة.

3– أهمية الإعراب وعلاماته وأنواعه:

لقد تميّزت اللغة العربية بالإعراب، فلا يمكن تصور لغة عربية بدون إعراب، فمند نشأة علم النحو، ومنذ اتخذَ النحو حركات الإعراب، علامات لمواقع الكلمات في الجملة ظهر اتجاه واضح فيما يكتبه النحاة للإشادة بهذا الإعراب، ولفت النظر إليه، والحديث عن أهميته وتصوير دوره في صياغة الجملة العربية وليس في نهج النحاة هذا آية غربة أو استغراب، ذلك لأن كل من يكتب عن علم أو يؤلف فيه، يحاول أن يبيّن قيمته، وأن يرفع من قدر المقبلين عليه والمشاركين فيه.

الإعراب أثر ظاهر ومقدر يجلب العامل في آخر الكلمة أنواعه أربعة (الرفع، النصب، الجر، الجزم) وتكون العلامات الإعرابية في آخر الكلمات، وقد تكون أصلية أو فرعية.

أ)– العلامات الأصلية:

– الرفع علامته الأصلية الضمة، والنصب علامته الأصلية الفتحة ويكونان في الاسم والفعل المضارع معاً.

– الجر: علامته الأصلية الكسرة ولا يكون إلاّ في الاسم فقط.

– الجزم: علامته الأصلية السكون ولا يكون إلاّ في الفعل.

ولهذه الأنواع الأربعة علامات أصول وعلامات فروع: فالعلامات الأصول: الضمة للرفع، والفتحة للنصب، والكسرة للجر، والسكون للجزم.

ب)– العلامات الفرعية: وهي فروع عن الأصول وقد تكون علامة الإعراب حركة أو حرف أو حذف.

---

[1]– محمد عبد العزيز شرف: محمد عبد المنعم خفاجي، النحو العربي لرجال الإعلام، دار الجيل ، بيروت، ط1، 2001م، ص 162.

[2]– إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، دار الآفاق العربية، مصر، دط، 2003م، ص 18.

[3]– عبده الراجحي: التطبيق النحوي، دار المعرفة الجامعية، ط2، 1999م، ص 18.

– الحركة الثلاثة: الضمة ، الكسرة، الفتحة.

– الأحرف الأربعة: الألف، والنون والياء والواو.

– الحذف : ويكون إمّا بقطه الحركة (ويسمى السكون)، وإمّا قطع الآخر : يكون في المضارع المعتل الآخر المسبوق بأداة جزم مثل: (لم يرْضَ، لم يمشِ، لم يدعُ)، وإما قطع النون: حذف النون في المضارع المنصوب أو المجزوم المتّصل به ألف الإثنين أو الجماعة أو ياء المخاطبة، مثل: (لم يكسلا، لا تكسلي، لن تكسلوا).

ما ينوب عن الضمة ثلاثة: (الواو، الألف، النون)، وما ينوب عن الفتحة أربعة: (الكسرة، الألف، الياء، وحذف النون)، وما ينوب عن الكسرة في الجر اثنان (الفتحة والياء)، وما ينوب عن السكون في الجزم علامة واحدة فقط فرعية وهي الحذف.

للإعراب أنواع: إعراب ظاهر: ويقصد به ظهور علامات الإعراب في آخر الكلمات وقد تكون هذه الكلمات إمّا أصلية أو فرعية تقديري: أثره غير ظاهر على آخر الكلمة ومن أسبابه الثقل والتعذر واشتغال المحل بالحركة المناسبة، اشتغال المحل بحركة الحكاية، واشتغال المحل بحركة حر جر الزائد، الإعراب المثلى، وهو تغير اعتباري بسبب العامل فلا يكون ظاهراً ولا مقدّراً، إعراب محكي: وهي إما حكاية كلمة، أو حكاية جملة، وكلاهما يحكي على لفظة، فحكاية الكلمة مثل: (كتبتُ، يعلمُ) أي كتبت هذه الكلمة.

البناء:

البناء في اللغة : المبنيُّ، وجمعه أبنية، وجمع الجمع أبنيات[1]، يُعرف البناء لغة عند كثير من متأخري النحاة بأنه: وضع شيء على شيء على وجه يراد به الثبوت والدوام، فالمعنى اللغوي للبناء مستمدٌّ من الثبات على حال واحدة إذ يمكن أن يستنتج من كلام اللغويين عن البناء بأنّه إقامة البيت على جهة الثبوت والاستمرار، فيصير بذلك مبنيًّا أي ثابتاً في الأرض.[2]

أمّا اصطلاحاً، فيقول (سيبويه): « وإنّما ذكرتُ لك ثمانيةَ مجارٍ، لا فرقَ بينَ ما يدخُلُهُ ضربٌ من هذه الأربعة من هذه الأربعةِ لِماَ يحدثُ فيه العاملُ، وليس شيء منها إلاّ وهو يزول عنه، وبينَ ما يُبْنَىَ عليه الحرفُ بناءً لا يزول عنه لغيْرِ شيءٍ أحدَثَ ذلك من العوامل... » [3] ، فالبناء عنده أن يُصاغ الحرف

[1]– ابن منظور: لسان العرب، ج1، ص 272، مادة (بناء).

[2]– عبد الله الدايل: البناء في اللغة العربية قسيم الإعراب، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1990م، ص 60.

[3]– سيبويه: الكتاب، ص1 –3.

الأخير من الكلمة صياغة ثابتة، لا يزيلها شيء من العوامل المختلفة، نحو فتحة (أين)، وضمة (حيثُ)، وكسرة (هؤلاء)، ووقف (من).

يقول (المبرد) في المقتضب: « فهذه الحركات تُسمّىَ بهذه الأسماء إذا كان الشيءُ معْرباً (حركات الرفع والنصب والجر)، فإن كان مبنياً لا يزولُ من حركةٍ إلى أُخرى، نحو (حيثُ، وقبلُ، وبعدُ) قيل له مضمومٌ، ولم يقل مرفوعٌ، لأنّهُ لا يزول عن الضمِّ، و(أينَ ، كيفَ) يقال له: مفتوحٌ، ولا يقالُ له: منصوبٌ، لأنّهُ لا يزولُ عن الفتح، ونحو (هؤلاءِ، حذارِ، أمْسِ) مكسور، ولا يقالُ له: مجزومٌ، لأنّه لا يزولُ عن الوقفِ »[1]، فالمبرد هنا لم يضع حدّا للبناء ولم يذكره بهذا اللفظ، ولكن أرادَ أن يفرّق بين علامات الإعراب، وعلامات البناء.

البناء نوعان: لازم وعارض، فاللازم هو المتوغل في البناء، ولا يخرج عنه إلى الإعراب أبداً ويعرف بمبني الأصل، ولعله سمي باللازم هو المتوغل في البناء، ولا يخرج عنه إلى الإعراب أبداً ويعرف بمبني الأصل، ولعله سمي باللازم للزومه حالة واحدة، لا يتغير عنها طبقاً لكلام العرب، لذا أطلق عليه بعض المحدثين إسم الأصيل، أمّا البناء العارض فيبدو من تسميته أن الكلمة معربة في الأصل فتصبح مبنية بسبب أحد العوارض الطارئة على الكلمة كتركيب الإسم مع الحرف نحو: لا رجلَ، أو تركيب الإسم مع الاسم نحو: خمسةَ عشرَ، أو تركيب الفعل مع الحرف نحو: لتركبنَّ ونحو ذلك، وتعود الكلمة إلى أصلها من الإعراب إذا زال ذلك العارض.[2]

[1]– المبرد: المقتضب، تح/ محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ب ط، ب ت، ص 1–04.

[2]– عبد الله الدايل: البناء في اللغة العربية قسيم الإعراب ، ص 37– 40.

خاتمة:

كان سعينا من خلال هذه المطبوعة تقديم عرض مختصر ومركّز لأهم القضايا المرتبطة بفقه اللغة في صورتها العامة، وقد حاولنا بين النصوص القديم والحديثة في معالجة تلك القضايا من خلال تقديم حجج وأدلّة من أمهات الكتب ثم الكتب الحديثة، للكشف والمقارنة بينهما والتي كانت متشابهة، وهذا طبيعي فالمرجع دائماً ينقل من المصدر ويأخذ منه.

تحدّثنا في المطبوعة عن أهم القضايا التي شغلت بال الباحثين، والتي لا تزال عالقة ومبهمة كقضية نشأة اللغة، وأصل اللغات، وإختلاف اللهجات، وتوصّلنا إلى نتيجة مفادها أنّه هناك رابطة قوية بين الدّراسات الدينية واللغوية.

كما تطرقنا إلى مواضيع فقه اللغة المختلفة تخص الكلمة أو المفردة، وكيف تتوسّع اللغة بفضلها حتى أصبحت من أضخم اللغات، وأكثرها توليداً وإنتاجاً للكلمات بفعل إحتكاكها بالثقافات الأخرى والتقليد. للغة العربية ظواهر مختلفة ومتعدّدة كالتضاد والترادف والمشترك اللفظي، والتعريب والدّخيل، والتوليد والاقتراض، تُنمّي من حقل المفردات ومجال الدّلالات.

التعريب والترجمة من المواضيع الهامة التي يجب الاهتمام بها، لتسهيل عملية نقل المعرفة من مجتمع إلى آخر، ومن لغة إلى أخرى، وبهما يتمّ الحفاظ على اللغة والدّين، والوصول إلى تحصيل معرفي أحسن، وهي من القضايا الراهنة التي يسال عليها الحبر كثيراً في الآونة الأخيرة من أجل تعريب الإدارة والجامعة، وكل ما يتعلق بمصادر التعلّم والمعرفة في الجزائر، وخير دليل على البلدان الناتجة بلغتها الصين، اليابان، ألمانيا...

قائمة المصادر والمراجع:

- **القرآن الكريم.**

- أبو البقاء العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب، تح/ محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 2009م.

- أبو القاسم الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، تح/ مازن مبارك، دار النفائس، بيروت، لبنان، ط2، 1986م.

- أبو بكر الرازي: مختار الصحاح، دار صادر، بيروت، لبنان، ط1، ج1، 1997م.

- أحمد محمد قدور: مبادئ اللسانيات، دار الفكر، ط3، 2008م.

- أحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط1، 1997م.

- أحمد مومن: اللسانيات النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ط2، 2005م.

- أحمد محمد معتوق: ظاهرات لغوية، مكتبة لبنان، بيروت (لبنان)، ط1، 2008م.

- آمنة بنت صالح الزغبي: المرحلية اللغوية (قراءة تاريخية مقارنة في نشوء اللغات وموتها)، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ع 37، 2000م.

- الحاج صالح: بحوث ودراسات في علوم اللّسان، موفم للنشر، ب ط، 2007.

- الخليل بن أحمد الفراهيدي: كتاب العين، مهدي المخزومي وإبراهيم السّامري، دار مكتبة الهلال، بيروت، لبنان، ب ط، ب ت.

- المبرد: المقتضب، تح/ محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، ب ط، ب ت.

- إبراهيم أنيس : الأصوات اللغوية، مكتبة نهضة مصر، د ط، دت.

- إبراهيم السامرائي: التطور اللغوي التاريخي، دار الأندلس، بيروت، د ط، 1973م.

قائمة المصادر المراجع

- إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، دار الآفاق العربية، مصر، دط، 2003م.

- إبراهيم مصطفى وآخرون: معجم الوسيط، دار الدعوة، القاهرة، ط4، 2010م.

- ابن الحاجب: الشافية في علم التصريف، تح/ حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية، بيروت، ط1، 1995م.

- ابن جني: سر صناعة الإعراب، تح/ مصطفى السقا ومحمد الزفزاف، دار مصطفى البابي الحلبي، مصر، 1954م.

- ابن جني: الخصائص، تح / محمد علي النجّار، المكتبة العلمية، د ط، د ت.

- ابن خالويه: ليس في كلام العرب، تح/ أحمد الغفور عطار، مكة المكرمة، ط2، 1979م.

- ابن عصفور الأشبلي : الممتع في التصريف، تح/ فخ الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، ط1، 1987م.

- ابن خلدون: المقدمة، تح/ درويش جويدي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، د ط، 2002م.

- ابن سينا: أسباب حدوث الحروف، راجعه وقدم له طه عبد الرؤوف سعيد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، 1978م.

- ابن فارس: مقاييس اللغة: تح/ عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، د ط، 1979م.

- ابن فارس: الصاحبي في فقه اللغة العربية وسنن العرب في كلامها، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997م.

- ابن يعيش: شرح المفصل، إدارة الطباعة المنبرية، مصر، ج1، دط، د س.

- ابن منظور : لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، ط2، 1992م.

- ايميل يعقوب، قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية، دار العلم للملايين، د ط، 1988م.

- ايميل بديع يعقوب: فقه اللغة وخصائصها، دار العلم للملايين، ط1، 1982م.

قائمة المصادر المراجع

- تحسين عبد الرضا: الصوت والمعنى في الدّرس اللغوي،دار دجلة، عمان، د ط، 2011م.

- تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط2، 1990م.

- حسام البهنساوي: الدراسات الصوتية عند علماء العرب والدّرس الصوتي الحديث، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر، ط1، 2005م.

- حسن فوزي الشايب: قراءات فأصوات، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 2012 م.

- جلال الدين السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 2004 م.

- خليل حلمي: مقدمة لدراسة فقه اللغة، دار المعرفة الجامعية، د ط، 2005م.

- رجب عبد الجواد إبراهيم: دراسة في الدلالة والمعجم، دار الغريب، القاهرة، د ط، 2001م.

- رضي الدين الأستربادي: شرح كافية إبن الحاجب، تح / إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، ب ت.

- رمضان عبد التواب: فصول في فقه اللغة العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط2، 1999م.

- زبير دراقي: محاضرات في فقه اللغة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ط2، 1994م.

- سيبويه: الكتاب، تح/ عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، دار الرفاعي الرياض، ط2، 1983 م.

- صالح بلعيد: فقه اللغة العربية، دار هومة ، الجزائر ، د ط، 2003م .

- صبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط1، 1998م.

- صالح سليم الفاخري: الدلالة الصوتية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، د ط ، د ت.

- عبد الله أمين: الاشتقاق، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط2، 2000م.

- عبد الله الدايل: البناء في اللغة العربية قسيم الإعراب، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1990م.

قائمة المصادر المراجع

- عبد القادر عبد الجليل: علم الصوت الصرفي، جامعة أل بيت، الأردن، ط1، 1988 م.
- عبد الهادي فضلي: مختصر النحو، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، 1984م.
- عباس حسن: النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، مصر، ج1، د ط، د ت.
- عبده الراجحي: التطبيق النحوي، دار المعرفة الجامعية، ط2، 1999م.
- علي عبد الواحد وافي: فقه اللغة، القاهرة للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط13، 2000م.
- غفور أحمد أمنين: تفسير الكشاف للزمخشري، دار دجلة، الأردن، ط1، 2007م.
- كمال بشر: فن الكلام، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر ، د ط، 2003م.
- كمال ربحي: التضاد في ضوء اللغات السامية، دار النهضة العربية، بيروت، د ط، 1970م.
- لويس معلوف: المنجد في اللغة والإعلام، دار المشرق، بيروت، ط29، دت.
- محمد الزبيدي: تاج العروس، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2007م.
- محمد حسين آل ياسين: الدّراسات اللغوية عند العرب، دار مكتبة الحياة بيروت، د ط، دت.
- محمد حي مغاسلة: النحو الشافي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1997م.
- محمد عبد العزيز شرف: محمد عبد المنعم خفاجي، النحو العربي لرجال الإعلام، دار الجيل ، بيروت، ط1، 2001م.
- مصطفى الغلاييني: جامع الدروس العربية، تح/ محمد بن علي جيلاني، المكتبة التوفيقية، ط3، القاهرة، مصر، 2013م.
- نعمان بوقرة: المصطلحات الأساسية في لسانيات النص وتحليل الخطاب، دراسة معجمية، عالم الكتب الحديثة، الأردن، ط1، 2009م.
- نور الهدى لوشن: مباحث في علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، د ط، 2006.

فهرس الموضوعات

المحتوى	الصفحة
1- مقدمة	01
2- فقه اللغة (نشأة المصطلح، مفهومهُ) الفرق بين فقه اللغة وعلم اللغة والفيلولوجيا	02
3- نظريات نشأة اللغة	06
4- اللغة العربية واللغات السامية	09
5- العلاقة بين صوت الكلمة ومعناها	13
6- النبر في اللغة العربية	15
7- الترادف (أسبابه، اختلاف الدّارسين حول وجوده)	20
8- المشترك اللفظي	26
9- التضاد	31
10- الاشتقاق (مفهومه وأنواعه)	35
11- الدّخيل	42
12- المولّد في اللغة	45
13- الإعراب وبناء الكلمة في العربية	47
14- الخاتمة	53
15- قائمة المصادر والمراجع	54
16- فهرس الموضوعات	58